موقف الإمام أبي حنيفة
من علم الكلام

إعداد
د/ محمد بن عبدالله البريدي
الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
كلية الشريعة وأصول الدين
بجامعة الملك خالد

المقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إلى يوم الدين..

أما بعد...

فإن للإمام (أبو حنيفة) رحمه الله منـــزلة رفيعة بين عظماء الأمة الإسلامية لا تخفى على أي مطلع على ثقافتها، وبالرغم من الدراسات الكثيرة التي تناولت شخصيَة هذا العلم، إلا أن المجال لا يزال يتسع للبحث والتوضيح والكشف. فثمة جوانب عديدة وقضايا بحاجة إلى المزيد من البحث في تراث ذلك الإمام الكبير الذي ملأ علمه الدنيا. والغرض من هذه الدراسة يتلخص في أمرين:

الأول: البحث في صحة الدراسات التي تعجلت في رمي الإمام أبي حنيفة ببعض التهم التي تزج به في عداد المبتدعة وذلك من خلال النظر إلى بعض المقولات التي تحتاج إلى التمحيص والتثبت، وكأن هذه الدراسات وقفت مضادة لطائفة جعلته مبرأً من كل نقص يعتري البشر وبالغت في تقديسه حتى جعلوه مذكوراً في الأحاديث والسير السابقة على زمنه؟

والأمر الثاني: تسليط الضوء على بعض الجوانب التي لم يكملها – في نظري – الباحثون ممن تناول شخصية أبي حنيفة من قبل رغم كثرتها وفائدتها

الكبيرة التي استفدت منها، ولكن لكل باحث نظرة تجعله يطلع على فائدة جديدة ولا سيما بعد أن طبع معظم ما كتب عن ذلك الإمام الذي يعد أحد الأئمة الأربعة المتبوعين الذين كان لهم الأثر الكبير في هداية الأمة وقيادتها العلمية. والله الهادي إلى سواء السبيل.

وتتكون هذه الدراسة من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة:

المقدمة وتشتمل على :

* أهمية هذا البحث وسبب اختياره.

المبحث الأول: عصر الإمام أبي حنيفة وحياته وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عصر الإمام أبي حنيفة من الناحية السياسية والعلمية.

المطلب الثاني: اسمه ومولده ونسبته وحياته العلمية ووفاته

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤلفات الإمام أبي حنيفة في علم العقائد:

- الفقه الأكبر.
- الفقه الأبسط.
- العالم والمتعلم.
- رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي.
- الوصية.
- خلاصة القول في نسبة تلك الكتب إلى أبي حنيفة.

المبحث الثالث: موقفه من علم الكلام من خلال مؤلفاته وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الكلام على حقيقة الإيمان

المطلب الثاني: موقفه من الإرجاء.

المطلب الثالث: مذهبه في الصفات

المطلب الرابع: مذهبه في القدر وأفعال العباد

المطلب الخامس: رأيه في مسألة رؤية الباري تعالى في الآخرة.

المطلب السادس: مذهبه في مسألة خلق القرآن

المبحث الرابع: موقفه من الفرق الموجودة في زمنه:

- الخوارج.
- المرجئة.
- الشيعة.
- القدرية.
- الجهمية والمعتزلة.
- المشبهة.

الخاتمة

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات.

المبحث الأول

عصر الإمام أبي حنيفة وحياته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عصر الإمام من النواحي السياسية والعلمية.

المطلب الثاني: اسمه ومولده ونسبته وحياته العلمية ووفاته.

المطلب الأول:

عصر الإمام أبي حنيفة من الناحية السياسية والعلمية

أولاً: من الناحية السياسية:

لقد كانت الحقبة التي عاش فيها الإمام أبو حنيفة رحمه الله (٨٠-١٥٠هـ) فترة مليئة بالحوادث الجسيمة والأمور العظيمة، فقد أدرك دولتين عظيمتين من دول الإسلام، شهد سقوط دولة بني أمية سنة ١٣٢هـ وقيام دولة العباسيين، وهذا الحدث وحده حدث تاريخي هام على صعيد الأمة الإسلامية، وفي نفس الإمام أيضاً حيث لم يكن بمعزل عن تلك الأحداث، بل ربما شارك بماله أو آرائه فيها «لأنه كان يريد أن يبرز رأيه في سياسة عصره وتوجيهها الوجهة التي يرى أنها تتفق مع الدين ومع مصلحة الجماعة»[1]، كل ذلك في هدوء وثبات رأي فينبه إلى الأخطاء التي يراها من بعض حكام بني أميه «وكان في ذلك صريحاً لا يخاف في أن يكون الخليفة مستمسكاً به»[2]. ولم ير أن يظهر خلافه جهراً، بل كان يقابل الخليفة ويوصيه بالتمسك بأمور يجب على الحاكم المسلم مراعاتها والأخذ بها، وكان ينقم على بني أمية كثرة المظالم حتى ضاق بهم ذرعاً كغيره من علماء عصره،ولكنه لم يثر مع الذين ثاروا على بني أمية مع أن قلبه كان مع بني العباس عند خروجهم ظناً منه أن الخلاص على أيديهم، وقد ذكروا أنه رفض أن يتولى

---

(١) الإمام الأعظم (١٨٨/٢).

(٢) نفس المرجع.

لبني أمية أية ولاية لما طلب منه ابن هبيرة والي بني أمية على الكوفة أن يعمل معه كأمين خاص وقال: «والله لو أمرني أن أعد له أبواب مسجد واسط لا أعمل فكيف وهو يأمر بضرب عنق رجل ويأمرني أن أختم عليه[1]»، فحبس وضرب ثم خلص إلى مكة حتى قامت دولة العباسيين.

بل إنه عندما خرج زيد بن علي على هشام بن عبدالملك [ت ١٢١هـ] شبه خروج زيد بخروج النبي ﷺ يوم بدر وأعانه بماله واعتذر عن الخروج معه لما كان بينهما من الصلة والصحبة[2].

ولما صار الأمر إلى بني العباس كان يتمنى أن يتحسن الحال، ولذلك بادر بالبيعة لهم وخطب بين يدي السفاح، ولما لم يعجبه الحال واتضح له أن العباسيين قد استأثروا بالأمر دون العلويين كان ينبههم إلى أخطائهم ولما يئس من أمرهم وسمع عن خروج النفس الزكية سنة ١٤٥هـ بالمدينة المنورة جاهر بمناصرته، بل عندما سئل عن شرعية قتاله أفتى بعدم جواز قتال المسلم، فغضب المنصور لما عرف أن هذه الفتوى من طراز أبي حنيفة ورأى أنه قد تجاوز حد النقد الذي سمح به في دولته وأنه يمهد الطريق بما له من حسن سمت وقوة رأي للعلويين بصلاته القديمة برؤوسهم.

وقد حاول المنصور مرة أخرى أن يتولى الإمام القضاء فرفض وقال: أنا لا أصلح للقضاء لكذا وكذا، فرد عليه المنصور بقوله: كذبت تصلح للقضاء وتمتنع عنه، فقال أبو حنيفة: إذا كنت لا تصدقني فلا أصلح للقضاء لهذه الأعذار التي بينتها لك، وإن كنت كاذباً فلا أصلح أيضاً لأن الكاذب لا يصلح للقضاء فأمر بحبسه، وأن يضرب كل يوم عشرة أسواط فلم يؤثر عليه ذلك، وكان أثناء سجنه يبكي لأجل أمه ويجأر إلى الله في الدعاء، فلم تمض أيام حتى توفاه الله سنة ١٥٠هـ. رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) الإمام الأعظم ١٨٩/٢.

(٢) أبو حنيفة لأبي زهرة ص ٣٦، وانظر نشأة الفكر الفلسفي للنشار (١٥٨/٢، ١٥٩).

ثانياً: من الناحية العلمية:

تعتبر الفترة التي عاش فيها الإمام أبو حنيفة رحمه الله من أخصب فترات الأمة الإسلامية علماً ومعرفة، حيث عاش فيها أئمة علماء السلف وقادة الفكر والتوجيه في الدنيا، فهناك المحدثون الحفاظ والمفسرون الأجلاء والفقهاء الأفذاذ وغيرهم من المتكلمين والنحاة وغيرهم ممن أثرى فكر الأمة وتراثها إلى اليوم، فعلى ما قيل أن الإمام أدرك بعض الصحابة رضي الله عنهم وخالط التابعين مثل سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح ومالك بن أنس وشيخه ربيعة وابن جريج وشعبة والسفيانين والأوزاعي وابن المبارك وحماد وغيرهم، وكانوا على درجة عالية من الحرص على الأخذ عن أكابرهم والاستفادة منهم، فقد ذكروا عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه تحسر تحسراً شديداً على موت أبي حنيفة لانقطاع الأخذ عنه [1]، ولم يكن العلم حبيساً عندهم وإنما كان أولئك العلماء لا ينقطعون عن حلقات الدرس والتوجيه ومجالس المناظرات التي كانت تعقد في مجالس الخلفاء، فانتشر العلم وعم أثره ربوع الدنيا. وكانت السمة التي اتسم بها خلفاء بني العباس الاهتمام بالعلم والعلماء.

وكان أبو جعفر المنصور عالماً بالحديث والفقه، ولما تولى الخلافة أخذ يجمع العلماء في قصره ويسمع ما يدور بينهم، بالإضافة إلى ما عُرف عنه من حساب الفلك ودقته في ذلك[2]. فكان يعقد مجالس المناظرات والبحث ويتدخل فيها بنفسه. وعلى أي حال فإن «أزهى العصور الإسلامية هو القرن الثاني الهجري، فقد تمخض عن كبار الأئمة وعن نفيس المؤلفات في كل أبواب الدين

---

(١) مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين للحارثي ص ٣١.

(٢) ينظر: المجددون في الإسلام للصعيدي ص ٦٤.

والعلم، بل لا نغالي إذا قلنا أن قرناً آخر لم يتمخض عن مثل ما تمخض عنه القرن الثاني من التراث الإسلامي النفيس»[1].

وكان من الطبيعي أن يتأثر الإمام بعصره وبما يدور فيه من العلوم والمعارف وخاصة أن الإمام عرف عنه الذكاء والفطنة والحرص على عدم تضييع أي لحظة من حياته إلا في فائدة، فلم تمض أيام إلا وقد عرفت العراق أبا حنيفة وتأخذ بقوله وتسمع لفتواه ويأخذ الناس كلامه. وقد استمرت أقواله وآراؤه إلى زمننا وإلى ما شاء الله، واستفاد من علمه وفكره ملايين البشر كما هو معروف قديماً وحديثاً سواء في الدولة العباسية أو الدولة العثمانية التي جعلت مذهبه هو المذهب الرسمي للدولة وظلت عليه سبعة قرون[2].

المطلب الثاني:

اسمه ومولده ونسبته وحياته العلمية ووفاته

اسمه:

هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي مولى بني تيم الله بن ثعلبة، يقال: إنه من أبناء فارس[3]، الكوفي الخزاز[4] الإمام المعروف فقيه الملة عالم العراق وأحد الأئمة المشهورين، قوام الفقه ومنه منشأ مداركه وعويصاته[5].

---

(١) الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي (١/٨٩-٩٠)، بواسطة مكانة أبي حنيفة عند المحدثين ص٣٢.

(٢) ينظر في ذلك: النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير ص ٧، وحجة الله ١/١٥٢ والتنكيل (١/٢٥٩)، ومقدمة ابن خلدون (٣/١٠٥٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (٦/٣٩٠)، الفهرست للنديم ص ٢٥٥. وانظر سرد مراجع ترجمته في كتاب «مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين ص (٣٦-٤٠) لمحمد قاسم الحارثي.

(٤) كان يبيع الخز ويأكل من ثمنه طلباً للحلال، ينظر تاريخ بغداد (١٣/٣٢٤).

(٥) الخيرات الحسان ص ٣١.

كان أبوه فارسياً وأسر جده عند فتح كابل ثم أعتق فكان مولى لبني تميم، وقيل مولى لبني قَفَل [1]، قيل أدرك سبعة من الصحابة، وفي لقياه لهم اختلاف، وفي عداده ضمن التابعين كذلك[2]، وذهب الإمام الذهبي إلى أنه قد صح أن أبا حنيفة قد رأى أنس بن مالك[3].

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة، وذلك في خلافة عبدالملك بن مروان، وقيل ولد قبل ذلك، وحكى الخطيب أن صاحب هذا القول ليس له متابع[4]، فلا يؤبه لهذا القول لأنه لا يتفق مع نهاية حياة أبي حنيفة لأن «المتفق عليه أنه لم يمت قبل سنة ١٥٠هـ، والأكثرون على أنه مات بعد أن أنزل المنصور به المحنة وعلى رواية أنه ولد سنة ٦١ هـ يكون إنزال المحنه به لتولي القضاء وهو في سن التسعين ومن كان في هذه السن لا يعرض عليه ذلك العمل الخطير ولو عرض عليه لكان أدنى الحجج إلى طرف لسانه هو تلك الشيخوخة الفانية، ولكن لم يذكر في أي خبر أو رواية أنه اعتذر بهذا الاعتذار. فلا تستقيم إذن هذه الرواية مع هذه الرواية التي يذكرها جميع المؤرخين له»[5].

وقد اشتغل في مبدأ حياته تاجراً في الخز، فقد كان والده غنياً ميسور الحال وكان مسلماً حسن التدين وكان كريماً، وقد التقى أبوه بعلي بن أبي طالب ﷺ وأن جد الإمام أبي حنيفة أهداه (فالوذجاً) فدعا له الإمام علي ﷺ

---

(١) الفهرست ص ٢٥٥.

(٢) ينظر مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين (٤٣-٥١).

(٣) فتاوى ابن حجر مع فتاوى الرملي (٢٢٣/١).

(٤) تاريخ بغداد (٣٣٠/١٣).

(٥) الإمام أبو حنيفة ص ٧٢ لأبي هريرة.

بالبركة[1]. وقد كان الإمام أبو حنيفة أميناً في تجارته ولا يغش ولا يخدع أحداً، حتى أصبح عريفاً على الحاكة بدار الخزازين[2]، وله دكان معروف في دار عمر بن حريث[3]، وقد توسعت تجاراته ونمت وازدهرت حتى أصبح له معملاً لحياكة الخز وعنده صنّاع وأجراء[4]. وقد استمرت تجارته هذه ولم يتركها، وعندما كثرت وتوسعت شارك بعض التجار ليعاونوه عند غيبته عن متجره أو سفره، فقد كان كثير الأسفار فيما بين مدن العراق والحجاز إما للتجارة أو طلب العلم أو للحج أو الزيارة.

وقد جود القرآن الكريم وأخذه عن الإمام عاصم أحد القراء السبعة[5]، ولذلك حفظه صغيراً واستمر حبه لتلاوته ومراجعته طوال حياته حتى توفاه الله.

كيف تحول إلى طلب العلم:

اشتغل الإمام أبو حنيفة رحمه الله في تجارته بثياب الخز وتوسع في ذلك كما أسلفنا، ومكث على تلك الحال لا يعرج على حلق العلم رغم ما قيل من لقياه لبعض الصحابة حتى أرشده الإمام الشعبي [ت ١٠٥هـ] وحثه على الاشتغال بالعلم لما لمح فيه النباهة والذكاء، قال أبو حنيفة: «مررت على الشعبي وهو جالس فدعاني وقال: إلى من تختلف ؟ فقلت أختلف إلى السوق.. فقال: عنيت الاختلاف إلى العلماء، فقلت له: أنا قليل الاختلاف إليهم، فقال لي: لا تغفل وعليك بالنظر في العلم ومجالسة العلماء؛ فإني أرى فيك يقظة

---

(١) الخيرات الحسان ص ٣٠ لابن حجر.

(٢) الكامل لابن عدي (٢٤٧٦/٧).

(٣) تاريخ بغداد (٣٢٥/١٣).

(٤) العبر في خبر من غبر (٢١٤/١).

(٥) الإمام أبو حنيفة لأبي زهرة ص ٢١.

وحركة، قال: فوقع في قلبي من قوله فتركت الاختلاف إلى السوق، وأخذت في العلم فنفعني الله بقوله»[1].

وبعد هذه النصيحة المخلصة من الإمام الشعبي رحمه الله فترت همته التجارية وإن كان لم ينقطع عنها وتحولت إلى تحصيل العلم في المقام الأول وما زاد من أرباح ودنانير فإنه ينفقها على حوائج الأشياخ والمحدثين وأقواتهم وكسواتهم ويقول: «انفقوا في حوائجكم ولا تحمدوا إلا الله فإني ما أعطيتكم من مالي شيئاً، لكن من فضل الله علي فيكم»[2]، وهذا مما يدل على كرمه ونبله.

طلبه للعلم ونبوغه فيه:

عندما تحول أبو حنيفة إلى طلب العلم وتاقت نفسه إليه كانت أرض العراق تموج بحلقات العلم المختلفة من حلقات المحدثين والفقهاء وأهل الكلام والجدل والنحاة، ولذلك فقد مر عليها حلقة حلقة حتى انتهى به المطاف إلى الفقه والفتيا حتى صار ذا رأي مستقل ومذهب متبع، حيث بدأ بحفظ القرآن الكريم وعرف قدراً من الأحاديث النبوية وقدراً من الأدب والشعر والنحو وخاض في الجدل حتى عرف به زمناً وكان ذا سليقة حادة قوية ثم أعرض عنه وانصرف إلى الفقه، ومن هنا يمكن القول بأنه بدأ تلميذاً لكل الحلقات ومات أستاذاً لكل الحلقات[3]، وذلك لأنه تثقف بكل ثقافة في عصره حتى صار عالماً موسوعياً مرجعاً في معارف زمنه، وتلك كانت سمة علماء عصره. قال الذهبي: «تصدر أبو حنيفة للتدريس مبكراً وكان قد تبحر في العلوم إلا الفقه..» [4] ثم ذكر ملازمته لشيخه حماد بعدما كانت له حلقة خاصة في المسجد الذي كان يدرس فيه شيخه حماد، لقد دخل الإمام أبو حنيفة بنفس

---

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٥٤.

(٢) تاريخ بغداد (٣٦٠/١٣).

(٣) ينظر: أبو حنيفة متكلماً ص ٦٦، مصطفى غلوش.

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٩٥/٦)، الخيرات الحسان ص٣٨.

راضية نهمة وهمة عالية ولم يطلب العلم بحثاً عن الكسب المادي أو الرياسة، بل نحسبه طلب العلم مخلصاً فلم يكن محتاجاً للدنيا؛ لأنه كان تاجراً موفور الأرباح ينفق منها على العلماء والفقراء دون منّ، ولذا نبغ بعد سنوات قليلة من طلبه للعلم وذاع صيته بين الناس لما كان له من قدرة على الإفتاء وكثرة اشتغاله بالعلوم الشرعية وتدريسها وحل المسائل العويصة التي تعرض عليه فيأت بما يبهر السامع، وقد قيل له ذات مرة: « كيف وقع اختيارك على هذا الذي أنت فيه ؟ وكيف وُفقت له وليس علم أشرف منه ؟ قال: أخبرك أما التوفيق فكان من الله وله الحمد كما هو أهله ومستحقه، إني لما أردت تعلم العلم جعلت العلوم كلها نصب عيني..» [1] فقد كان ذا اطلاع واسع بالإضافة إلى ما منحه الله من الفطنة والذكاء والخصال الحسنة كالصبر والحلم والمثابرة، وهذه العوامل كلها ساعدت على نبوغه والتفوق على أقرانه، وقد بدأ حياته وفي أول «أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأساً في ذلك منظوراً إليه، ثم ترك الجدل ورجع إلى الفقه والسنة وصار إمامًا»[2] حتى قيل كان الناس عيالاً على الإمام أبي حنيفة، قال الإمام الشافعي رحمه الله: «من أراد الفقه فليلزم أبا حنيفة وأصحابه فإن الناس عيال عليه في الفقه»[3] وقال ابن المبارك: « أبو حنيفة أفقه الناس»[4] وقال غيره: «كلام أبي حنيفة في الفقه أدق من الشعر»[5].

---

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٥٨، ط: حيدر أباد.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٤.

(٣) تاريخ بغداد (٣٤٦/١٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (٤٠٣/٦).

(٥) نفس المرجع.

شيوخـــــه:

لقد طلب العلم على كل من وسعه الاتصال به والجلوس بين يديه في عصره، فجلس إلى العلماء من المحدثين والفقهاء يأخذ عنهم ويناقشهم بل قد يناظرهم في بعض المسائل، فلزم في الفقه حماد بن أبي سليمان قرابة عشرين سنة حتى مات سنة ١٢٠هـ،وكذلك أخذ عن عطاء بن أبي رباح [ت١١٤هـ] ونافع مولى ابن عمر وزيد بن علي وجعفر الصادق. قال له المنصور يوماً: يا نعمان عمن أخذت العلم قال: «عن أصحاب عمر عن عمر، وعن أصحاب علي عن علي، وعن أصحاب عبدالله عن عبدالله، وما كان في وقت ابن عباس على وجه الأرض أعلم منه قال: لقد استوثقت لنفسك»[1]. وهؤلاء كانوا أساتذة العلم في ذلك الزمن، فقد أخذ عن أولئك الأئمة المشهورين على اختلاف مشاربهم ومدارسهم، فإن العراق كان موطن الفرق المختلفة والنحل المتباينة منذ القدم، ولم يكن ليغمض عينيه عن طائفة من تلك الطوائف، بل سنرى أن له مواقف من تلك الآراء والمذاهب فيما بعد حتى رمي ببعض التهم التي سنناقشها فيما بعد إن شاء الله.

وفاتـــــه:

توفي الإمام أبو حنيفة رحمه الله بعد أن ملأ الدنيا علماً وفقهاً سنة ١٥٠هـ واختلف في الشهر الذي توفي فيه، ولكن رواية تلميذه أبي يوسف تؤكد أنه مات في النصف من شوال وكانت بمدينة السلام (بغداد) ودفن بالجانب الشرقي منها في مقبرة الخيزران[2] وقبره هناك ظاهر معروف – إلى الآن – وقد بنى عليه شرف الملك الخوارزمي قبة ومشهداً ومدرسة كبيرة

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٣٣٤).

(٢) الانتقاء ص ١٧١.

سنة ٤٥٩هـ[1]، وهي مما حدث بين المسلمين في عصور متأخرة عن القرون المفضلة. غفر الله للإمام أبي حنيفة وسائر علماء المسلمين آمين.

---

(١) ينظر: السير للذهبي ٤٠٣/٦.

المبحث الثاني

دراسة تحليلية لمؤلفات الإمام أبي حنيفة في علم العقائد

تجمع المصادر التي ترجمت للإمام أبي حنيفة – رحمه الله تعالى – على نسبة بعض المؤلفات والرسائل والأقوال إليه، ومن خلال استعراضها ودراستها تتبين آراؤه في العقائد وعلم الكلام وهي:

(١) الفقه الأكبـــــر:

وهو عبارة عن رسالة صغيرة في أصول الدين والاعتقاد، تتضمن الإيمان بالله تعالى وصفاته والقدر والنبوة وعصمة الأنبياء والرسل والمعجزات التي لهم، بالإضافة إلى بيان إطلاق مسمى الدين، وكذلك مسائل في أمور المعاد والبرزخ والجنة والنار، ولعل الدارس لهذه الرسالة يجد أنها عرضت لتلك المسائل بصفة مجملة وبأسلوب سهل بعيداً عن الصنعة والتكلف، وهي خالية من الأدلة إلا في مسألتين إحداهما متعلقة بالأخرى:

الأولى: عند الكلام عن صفات الباري سبحانه وتعالى وبيان مخالفتها لصفات المحدثات وأنه لا يشبه أحداً من خلقه[١].

الثانية: عندما تحدث عن دعوى القائلين بخلق القرآن الكريم، وبين أن الله له صفة الكلام اللائق به عز وجل[٢].

وراوي هذا الكتاب حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي [ت ١٧٦هـ]، أي أنه ابن الإمام أبي حنيفة وهو أدرى بمذهب أبيه من غيره «وكان على مذهب أبيه.. وكان صالحاً خيراً» ومع أن بعض المحدثين قد ضعفه في الرواية[٣] من قبل حفظه[٤]، لكن هذا لا يقدح في روايته لهذا الكتاب

---

(١) ينظر شرح الفقه الأكبر، الملا علي القاري، ص ١٥.

(٢) ينظر شرح الفقه الأكبر، الملا علي القاري، ص ١٦.

(٣) ينظـر تـاريخ بغـداد (٢٤٣/٦) والجـرح والتعديل (١٤٩/٣) ولسان الميزان (٣٤٦/٢) وميزان الاعتدال (٥٩٠/١).

(٤) الميزان (٥٩٠/١).

لكونه كان ملاصقاً لأبيه، ثم إن العلماء تناقلوه على مر العصور منسوباً لأبي حنيفة[1] وإن كانت هناك مسائل لم يظهر الكلام والجدال فيها إلا بعد زمن أبي حنيفة كما سيأتي توضيح ذلك فيما بعد.

وقد نال هذا الكتاب شهرة واسعة وتصدى لشرحه عدد من الأعلام من الحنفية وغيرهم واستشهدوا بما فيه من الأقوال والآراء، ومن أشهر شروحه، شرح الملا علي بن سلطان محمد القاري، وهو من أهالي (هراة) وتوفي بمكة سنة ١٠١٤هـ، وشرح أبي المنتهى أحمد بن محمد المغنيساوي [ت١٠٠٠هـ] الذي أتم شرحه سنة ٩٣٩هـ وسماه شرح الفقه الأكبر[2]. وهذا الكتاب هو أشهر كتب الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

٢- الفقه الأبسط:

وهو كما قيل الفقه الأكبر برواية أبي مطيع الحكم بن عبدالله البلخي [ت ١٩٩هـ] وعرف بالفقه الأبسط تمييزاً له عن الفقه الأكبر من رواية حماد بن أبي حنيفة، وقد اشتهرت رواية أبي مطيع[3] هذه وطبع في الهند ومصر، والمتأمل في هذه الرواية يجد الحقيقة الآتية: أن هذه الرواية عبارة عن أجوبة مفصلة لأسئلة وجهت إلى الإمام أبي حنيفة من تلميذه أبي مطيع، فإذا كان لا يتعرض للأدلة في الفقه الأكبر في الجملة فهو في هذه الرسالة يعرض الكثير من القضايا بأدلة تفصيلية ويوضح توضيحاً كاملاً بناءً على استيضاح التلميذ وطلبه لذلك، من هنا يمكن القول: بأن الفقه الأبسط يغاير في نمطه وأسلوبه وتناوله لمسائل الفقه الأكبر.

---

(١) ينظر في ذكر من إسنادها إليه: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص (١١٦-١١٧) تأليف الدكتور محمد الخميس، ط: دار الصميعي، الرياض، سنة ١٤١٩هـ.

(٢) ينظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٩.

(٣) ينظر الإمام الأعظم لعناية الله إبلاغ الأفغاني (١/١٠٣).

وقد شرح هذه الرسالة أبو الليث السمرقندي [ت ٣٧٣هـ] وطبع في الهند سنة ١٣٢١هـ وله شرح آخر بعنوان نظم الدرر في شرح الفقه الأكبر لعبيد الله المفتي، طبع سنة ١٤٠٥هـ، وقد طبعه بهذه الرواية محمد زاهد كوثري سنة ١٣٦٨هـ[١].

وتجدر الإشارة إلى أن البعض لا يرى فرقاً بين الفقه الأكبر والفقه الأبسط اللهم إلا من جهة اختلاف الراوي، والحقيقة أن الاختلاف بين الرسالتين واضح للمتأمل في الأمور الآتية:

(١) الاختلاف بين الكتابين في الأسلوب وطريقة العرض، فالفقه الأكبر عبارته مختصرة وأسلوبه سهل ميسر على عادة التأليف في زمن المتقدمين من السلف أمثال أبي حنيفة رحمه الله. أما الفقه الأبسط فعبارته فيها البسط والتوسع في العرض مع ذكر الأدلة لكثير من المسائل، لأنه عبارة عن أجوبة مفصلة يختلف في عرض المسائل عن طريقة الفقه الأكبر.

(٢) أن هذه التسمية – الفقه الأبسط – لم تعرف إلا عند بعض متأخري الأحناف كالبياضي في إشارات المرام والزبيدي في إتحاف السادة المتقين[٢].

(٣) إشارة بعض الذين نقلوا منه إلى أن الكتاب من وضع تلميذ الإمام أبي حنيفة كقول الذهبي رحمه الله: «أبو مطيع البلخي صاحب كتاب الفقه الأكبر»[٣] وقول الإمام ابن تيمية: « وفي كتاب الفقه الأكبر المشهور عند أصحاب أبي حنيفة الذي رووه بالإسناد عن أبي مطيع البلخي..»[٤]، وكذا قال الكوثري: « أبو مطيع البلخي صاحب أبي حنيفة وصاحب كتاب الفقه الأكبر»[٥].

---

(١) ينظر أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص ١١٩ لنخميس.

(٢) ينظر إشارات المرام ص ٢٨ واتحاف السادة المتقين ١٤/٢.

(٣) العلو للذهبي ص ١٠١.

(٤) الفتاوى (٤٦/٥-٤٨) في كلام طويل، واجتماع الجيوش الإسلامية (١٣٨-١٣٩).

(٥) الفوائد البهية للكنوى، ص ٦٨.

مع أن النصوص المشار إليها هي من رواية أبي مطيع – أي من الفقه الأبسط – والكلام في مجموعه لا يخرج عن الآراء المذكورة في الفقه الأكبر اللهم إلا بالتوسع في بعض المسائل مثل القدر والإيمان، فكأن البلخي بسط كلام الإمام أبي حنيفة وأماليه بالأدلة والزيادة التي رأى أنها تتسق مع كلامه.

وتجدر الإشارة إلى ما ذكره الدكتور يحيى هاشم: « نقلاً عن قول (فنسنك) بوجود كتابين مختلفين بعنوان الفقه الأكبر، ولذا فهو يسمى أولهما (الفقه الأكبر رقم ١) وهو الذي شرحه السمرقندي، وثانيهما (الفقه الأكبر رقم ٢) وشرحه المغنيساوي، وتابعه شاخت مقرراً أن جميع الأقوال الواردة في (الفقه الأكبر رقم ١) وردت أيضاً في الفقه الأبسط إلا واحدة...» [١].

وبناءً على ما تقدم يتضح أن كتاب الفقه الأكبر يختلف عن كتاب الفقه الأبسط وإن كان مضمونهما واحداً. والله أعلم.

(٣) العالم والمتعلم:

وهي رسالة صغيرة من رواية أبي مقاتل حفص بن أسلم السمرقندي[٢]، والواقع أن هذه الرسالة تختلف عن بقية رسائله الأخرى، لأنه بدأها بالإشارة إلى أهمية العلم والعمل وأن العمل يتبع العلم، ثم يشرح معنى العدل والجور، ثم هناك إشارات إلى أقوال بعض الفرق في نزع الإيمان عن بعض العصاة، وبين معنى الناسخ والمنسوخ، ثم يفرق بين الشريعة والدين وأن معنى الدين هو التوحيد الذي أوصى الله به الأنبياء والرسل جميعاً.

ومما يلفت النظر في هذه الرسالة الدفاع عن علم الكلام وهو خلاف ما استقر عليه رأي أبي حنيفة في ذم الكلام، ثم استعمال القياس في أمور

---

(١) نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية ص ٢٣٢– تأليف يحيى هاشم فرغل والنص بكماله في: العقيدة الإسلامية لفنسنك ص ١٠٣ والمرسوعة الإسلامية الجديدة (٤٥٦/١) من الترجمة العربية.

(٢) ترجمته في الميزان ٥٥٨/١ (اللسان ٣٢٣/٢).

الاعتقاد، وكذلك تأخير العمل عن مسمى الإيمان وغير ذلك مما يأتي الإشارة إليه في المبحث اللاحق.

والذي يظهر أن هذه الرسالة ليست من تأليف الإمام أبي حنيفة، بل من وضع بعض أتباعه أو تلاميذه، أو أنها تمثل مرحلة متقدمة في أول حياته ثم خالفها فيما بعد كما تقدم أنه اشتغل بعلم الكلام فترة من الزمن ثم تركه وحذّر منه. وقد نسب هذه الرسالة إلى الإمام عدد من العلماء كابن النديم وغيره[1].

(٤) رسالة أبي حنيفة إلى عثمان بن مسلم البتي قاضي البصرة المتوفى سنة ١٤٣هـ[2]:

وقد رد بها الإمام أبو حنيفة على رسالة كتبها إليه عثمان البتي مستفسراً عما بلغه عن الإمام من أنه يقول: بقول المرجئة ؟ فأراد الإمام أبو حنيفة أن ينفي عن نفسه ذلك ويوضح للبتي أن الذي بلغه عنه من القول بقول المرجئة ليس إلا محض افتراء وأنه ليس من المرجئة[3].

وتبدأ هذه الرسالة ببيان نعمة مبعثه عليه الصلاة والسلام، وأن الخلق من قبلها كانوا على شرك وجاهلية فدعاهم الرسول ﷺ إلى الهدى والإسلام فمنهم من آمن ومنهم من كفر، وأن الفرائض تنـــزلت على المؤمنين وهكذا، ثم يخلص إلى القول: بأن ترك العمل لا يفضي إلى ترك الإيمان وأن الإيمان هو التصديق والإقرار وأن الأعمال ليست من أركانه[4].

---

(١) الفهرســت ص ٢٥٦، وانظـــر كنـــز الوصول إلى معرفة الأصول (٨/١)، والتبصير في الـــدين للأسفرايني ص١١٣، إشارات المرام للبياضي، ص ٢١، مفتاح السعادة لكبرى زاده (٢٠٣/٢)، وهدية العارفين (٤٩٥/٢)، وكشف الظنون (١٤٣٧/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٥٣/٧)، سير أعلام النبلاء (١٤٨/٦).

(٣) سيأتي الكلام على هذه المسألة قريباً.

(٤) ينظر رسالة أبي حنيفة ص ٣٥، الوصية مع شرحها ص ٦٦٢.

والرسالة محدودة ضمن الكتب المنسوبة إلى أبي حنيفة وهي من رواية نصر بن يحيى البلخي[١] عن محمد بن سماعة التميمي[٢] عن أبي يوسف عن أبي حنيفة. وذكرها عدد من الأئمة بأطول من هذا الإسناد إلى الإمام أبي حنيفة[٣].

(٥) الوصيـــــــة:

وهي رسالة صغيرة في سطور كتبها عند وفاته وصيةً لأصحابه ذكر فيه الإمام أبو حنيفة معتقده في بعض الأمور الاعتقادية، وقد بدأها ببيان مذهبه في الإيمان والقدر والقرآن الكريم وأنه كلام الله تعالى غير مخلوق...إلخ، وقد ذكرها منسوبة إلى أبي حنيفة عدد من العلماء[٤] ولها شرح بعنوان:« الجوهرة المنيفة في شرح وصية الإمام أبي حنيفة» للملا حسين بن اسكندر الحنفي[٥].

خلاصة القول في نسبة هذه الكتب إلى أبي حنيفة:

مما ينبغي أن يعلم بعد استعراض الكتب والرسائل المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله أن هناك من الأقاويل والشكوك ما قد أحاط بصحة نسبة تلك الكتب إلى أبي حنيفة كلها أو بعضها، لأن هذه الكتب «من ناحية الرواية ووفق منهج المحدثين في النقد لا تثبت للإمام أبي حنيفة»[٦]، ثم إنه قد صرح بعض الحنفية كالزبيدي وأبي الخير الحنفي بأن هذه الكتب ليست من تأليف الإمام مباشرةً بل هي من أماليه وأقواله التي قام تلاميذه بجمعها وتأليفها»[٧].

---

(١) توفي ٢٦٨هـ كما في الجواهر المضيئة (٥٤٦/٣).

(٢) توفي ٢٣٣هـ، تهذيب التهذيب (٢٠٤/٩).

(٣) تهذيب التهذيب (١٥٣/٧)، سير أعلام النبلاء (١٤٨/٦).

(٤) ينظر إشارات المرام للبياضي ص ٢١، إتحاف السادة المتقين للزبيدي ١٣/٢، ١٤.

(٥) الفهرست ص ٢٥٨، كشف الظنون (١٢٨٧)، وانظر مقدمة الكوثري لإشارات المرام ص ٥، ٦، ٢١. والإمام الأعظم لعناية الله إبلاغ ص ٩٦-١٢٥.

(٦) براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة ٤٦-٨٠.

(٧) براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة ٤٦-٨٠.

وأيضاً فإن في أشهر تلك الكتب - وهو الفقه الأكبر- بعض المسائل التي أثبت البحث العلمي أنها لم تثر في عهده كتقسيمه الصفات إلى ذاتية وفعلية وهذا خلاف ما كان عليه السلف من الكلام عليها باعتبارها من باب واحد، والكلام على القرآن واللفظ به وقدمه وكلامه عن أن الله شيء لا كالأشياء، وأن (معنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حد ولا ضد له ولا مثل له) إذ أنه في عهد أبي حنيفة لم تكن قد ظهرت اصطلاحات الجوهر والعرض والحد[1] وغير ذلك مما فيه مخالفة لمذهب السلف في الاعتقاد ويخالف ما صح عنه في الروايات الأخرى.

ومن الباحثين من يذكر عدم الاتفاق على صحة نسبة تلك الكتب إلى أبي حنيفة أو أن بها زيادات ليست فيها في الأصل لأنها لم تكن مثارة آنذاك، أو لأنها مما لا يتفق مع ما روي عنه بسند متصل، ويمثل لذلك بكلام الإمام عن الكرامات ومن الثاني تقديمه بعض الخلفاء على بعض ويضع مقياساً لمعرفة صحة ما ورد في تلك الكتب وهو أن يكون وارداً مثله في الروايات الأخرى ذات السند الصحيح[2].يقول الدكتور أحمد أمين «...الفقه الأكبر الذي بين أيدينا أساسه صحيح النسبة لأبي حنيفة وإن زيد عليه بعد...»[3].

وقد أكد ذلك عدد من الباحثين وأن تلك الأقاويل من اختراعات المعتزلة التي رددها بعض المستشرقين[4]، وبالتالي فمن حق الإمام أن نرفع عنه ما يشوه سمعته وينقص من إمامته بنسبة مثل تلك البدع إليه.

ولا سيما وأن المحققين ذهبوا إلى صحة هذه النسبة أو على الأقل أنها من أماليه. يقول طاش كبرى زاده: «وما قيل أنهما - يقصد الفقه الأكبر

---

(١) ينظر نشأة الفكر الفلسفي (٢٣١/١) علي النشار.

(٢) ينظر الإمام أبو حنيفة لأبي زهرة ص ١٦٧، ١٦٨.

(٣) ضحى الإسلام ٩٨/٢.

(٤) ينظر نشأة الآراء والمذاهب (٢٣١/١) يحيى هاشم.

والعالم والمتعلم – ليسا له بل لأبي حنيفة البخاري فمن اختراعات المعتزلة زعماً منهم أن أبا حنيفة رحمه الله على مذهبهم، وقد قال العلامة حافظ الدين البزازي في كتابه في مناقب أبي حنيفة رحمه الله: إني رأيت بخط العلامة مولانا شمس الدين الكردري هذين الكتابين وكتب فيهما أنهما لأبي حنيفة، وقد تواطأ على ذلك جماعة كثيرة من المشائخ مثل فخر الإسلام البزودي ذكرهما في أصوله ومثل الشيخ عبدالعزيز البخاري ذكرهما في شرحه لأصول فخر الإسلام»[1] ويقول أيضاً:« وصرح الخوارزمي المعتزلي أن ذلك الكتاب (العالم والمتعلم) له أي لأبي حنيفة»[2].

وإذا كان بعض الأحناف يصرح بعدم صحة نسبة تلك الكتب إلى أبي حنيفة فإننا نجد من الأحناف من يؤكد صحة نسبة كتابي الفقه الأكبر والعالم والمتعلم كعبد القاهر البغدادي في كتابه أصول الدين وأبي المظفر الأسفرايني في كتابه التبصير في الدين[3]، ويقول الدكتور عناية الله الأفغاني: (قد شك في صحة نسبتها إلى الإمام وحاول معاندوه أن بنفوا نسبة هذه الرسائل إليه، كما حاول أصحاب الفرق المختلفة أن يتسللوا في آراء أهل السنة والجماعة بتشويه في أمر الرسائل، قال الإمام الحارثي في الكشف الكبير: روايات ابن المبارك بفضائل الإمام ومسائله أكثر من أن توصف لأنه سمع منه بواسطة وبلا واسطة وذكر أن الإمام له رسائل كلامية[4].)

وبالتالي فهو لا يجد مبرراً للشك في صحة نسبة تلك الكتب والرسائل إلى أبي حنيفة ولا القول بالزيادة عليها: لأن الكلام على الجوهر والعرض والحد في عهده متصور لما نعلمه من آراء التيار الفلسفي الذي نشأ عن النقل

---

(١) مفتاح السعادة (١٥٩/٢).

(٢) مفتاح السعادة (٢٠٤/٢).

(٣) أصول الدين للبغدادي ص ٣٠٨، التبصير في الدين ص ١١٣.

(٤) الإمام الأعظم (٩٩/١).

الشفوي إن لم يكن عن الترجمة الكتابية، ثم كلام الإمام عن الكرامات متصور على اعتبار أن الإمام لم يكن في تفكيره يصدر عن مجرد ردود الأفعال لما هو مثار في عصره، وإنما كانت له ريادته وسبقه للأحداث والأفكار[1].

ثم يخلص إلى نتيجة واحدة هي صحة نسبة هذه الكتب إلى أبي حنيفة دون تردد لأننا إذ «نقارن آراءه في الرسائل المطبوعة والمخطوطة بآرائه الكلامية الواردة من غير طريق.هذه الرسائل نجد توافقاً كاملاً بين هاتين، ولا يكاد ينكر أحد أن هذه الرسائل منسوبة إلى الإمام، كما أن إسناد الرسائل برجاله الثقات أقوى دليل على أنها من مؤلفات الإمام الأعظم لا من مؤلفات أبي حنيفة البخاري أو غيره[2]»، ثم ذكر تحقيق ذلك بدراسة تلك المؤلفات.

ويعلق الدكتور يحيى هاشم بقوله: وفي رأيي أن افتراض الصحة لا يزال أقوى من الشكوك الواردة عليه، ولنا أن نقبل ما جاء بهذه الكتب حتى يقوم الدليل القوي على نفيها أو بعضها، وبخاصةً أنه قد قبلها من قبلنا من هو أكثر منا قرباً من أبي حنيفة زمناً، وفهماً، ويذكر منهم الماتريدي والطحاوي [ت٣٢١هـ]، والأسفرايني [ت٤٧١هـ]،أبو المؤيد الموفق المكي[ت٥٦٨هـ]، وابن البزاز الكردري [ت٨٢٧هـ] وغيرهم[3]، ثم يقول: النقد الداخلي للنصوص الواردة بهذه الرسائل يدلنا على أنها كتبت في وقت مبكر، وقت لم تكن فيه الصنعة العلمية بأساليبها الخاصة قد فرضت نفسها، وإنما كان القول يرسل فيه حاراً نابضاً بالحياة قبل أي شيء آخر، وهذا ما نعتقد أنه يتفق مع المرحلة المبكرة التي ظهر فيها أبو حنيفة ﷺ..» [4].

---

(١) الإمام الأعظم (١/١٠٤، ١٠٥).

(٢) الإمام الأعظم (١/١٠٠).

(٣) ينظر نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية، يحيى هاشم (١/٢٣٢، ٢٣٣).

(٤) ينظر نفس المرجع ١/٢٣٣.

ومهما يكن من الأقاويل حول هذه الكتب فإنه من المعلوم أن هذه النسبة متواترة عند عشرات العلماء ممن يتبع آراء وأقوال هذا الإمام ويعظمه، بل قد يتعصب له ولا يقبل مجرد النقاش في شيء من ذلك أبداً.

ثم إنه قد مر على هذه الرسائل قرون متوالية ولم يكشف على وجه الدقة وبدليل قوي ما يحيل نسبتها عن أبي حنيفة، بالرغم من وجود بعض المسائل التي لم تبحث في زمنه مهما قيل في الجواب عن ذلك، ولذا فإنه يمكن القول بأن أصول تلك الكتب والرسائل لأبي حنيفة وإن زيد عليها من بعض أتباعه مما لم يقله وربما لم يعتقده والله أعلم بالصواب.

المبحث الثالث

موقفه من علم الكلام من خلال مؤلفاته

قبل الدخول في بيان موقفه من علم الكلام لا بد من لمحة موجزة عن "علم الكلام" وذكر بعض أقوال السلف في ذلك ومن ثم يعرف نوع الكلام الذي كان يجادل به الإمام خصوم الدين والفرق في زمنه.

فعلم الكلام هو إثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية وتدور مسائله حول أصول العقيدة الإسلامية وإثباتها والدفاع عنها ضد الآراء المخالفة لها.

وقد عرفه ابن خلدون بأنه: (علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة) [1].

وقد نشأ هذا العلم على أيدي المعتزلة، وأول ما نسب إليهم حيث كانوا أول من أحدث الكلام في مسائل الوعيد وإنكار القدر ونفي الصفات بدعوى الدفاع عن الإسلام مستخدمين أدلة ظنوا أنها عقلية.

وقد تبنته فرق كثيرة تتفاوت قرباً وبعداً من الإسلام، واستخدم أهله مناهج وأساليب تخالف القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم تطور حتى غلا بعضهم إلى حد يخرج من ملة الإسلام، ومنهم من أسرف في تبني المناهج الدخيلة والآراء الغريبة، فخلط الكلام في العقيدة بفلسفات وثنية شرقية أو غربية.

وانتهى الأمر به إلى مجرد مباحث كلامية عقيمة، وشبهات وإيرادات وردود عقيمة ومسالك مجانبة للشرع من تجاهل للأدلة الشرعية واستهانة بالنصوص وتمجيد العقل وجعله حاكماً عليها وتحقير الشرع وجعله تابعاً للعقل وتكفير الخصوم ونحو ذلك من المفاسد الكثيرة التي ترتبت على علم الكلام.

---

(١) المقدمة، ص ٤٥٨.

ولهذا كله اضطر السلف للرد على هؤلاء ومجادلتهم ومناظرتهم بالحجة والبرهان والأدلة العقلية الموافقة للشرع وأطلقوا على كل من تكلم في مسائل وأصول تخالف الكتاب والسنة (المتكلمون) و (أهل الكلام).

وأصبح مصطلح (علم الكلام) مذموماً عندهم ويعنون به الكلام البدعي المذموم المخالف للكتاب والسنة، والكلام في الله ودينه بغير علم[1].

وقد كان الإمام أبو حنيفة من أوائل من تصدى لهؤلاء حيث عاش في عصر ظهرت فيه البدع وكثر فيه الجدل والخصومات بين الفرق والنحل، وكانت أرض العراق ملتقى للثقافات والديانات، ولهذا كان من الطبيعي أن يشتغل الإمام بما يدور في عصره ولا سيما في بداية طلبه للعلم، فكان يجادل الفرق ويخاصمهما ويخوض في كلامها حتى نُسب إلى بعضها وحُمّل بعض الأقاويل وأُلبِسَ بعض التهم، فقد كان في بداية أمره «صاحب خصومات لم يكن يتفقه»[2]، فقد كان يخاصم أهل الأهواء والبدع، وقيل أنه رحل إلى

---

(١) مما تبدر الإشارة إليه أن السلف لم يذموا جنس الكلام، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل والاحتجاج الذي أمر الله به ورسوله، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، ولا ذموا كلاماً هو حق، وإنما ذموا الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة. وأصبحوا يطلقون (علم الكلام) ويعنون به علم الكلام البدعي المذموم وهو كل ما ابتدع من المسائل والأصول التي تخالف الكتاب والسنة. قال شيخ الإسلام رحمه الله: (فالكلام الذي ذمه السلف يذم لأنه باطل، ولأنه يخالف الشرع، ولكن لفظ الكلام لما كان مجملاً لم يعرف كثير من الناس الفرق بين الكلام الذي ذموه وغيره.. وطائفة تظن أن الكلام الذي ذمه السلف هو مطلق النظر والاحتجاج والمناظرة، وهؤلاء أيضاً غالطون.. والقرآن فيه مناظرة الكفار، والاحتجاج عليهم ما فيه شفاء وكفاية). النبوات، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) ذم الكلام للهروي (ق ١٩٤).

البصرة لهذا الشأن أكثر من عشرين مرة[١]، وكان يرى أن علم الكلام الفقه الأكبر كما ذكر ابنه حماد: «يا بني تعلم الكلام فإنه الفقه الأكبر»[٢].

ولما قيل له في عدم اشتغال الصحابة بهذا العلم قال: (أصحاب رسول الله ﷺ إنما لم يدخلوا فيه لأن مثلهم كمثل قوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلا يتكلفون السلاح، ونحن قد ابتلينا بمن يطعن علينا فلا يسعنا إلا نعلم من المخطىء منا، ومن المصيب ؟ وألا نذب عن أنفسنا...) [٣]. وقد استمر في ذلك حتى أصبح رأساً في الكلام والجدل، يبين ذلك مناقشاته ومجادلاته التي حفظتها كتب التواريخ والفرق عن مجادلاته مع الملاحدة والخوارج والدهرية وغيرهم.

وقد استمر في تلك المحاورات والمجادلات لأهل البدع، ثم ترك الكلام والجدل وحذر منه وأقبل على الفقه قال قبيصة بن عقبة: (ت ٢١٥هـ) « كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله في أول أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأساً في ذلك منظوراً إليه، ثم ترك الجدل ورجع إلى الفقه والسنة وصار إماماً»[٤].

وقد ذكروا في تحوله إلى الفقه بعد الجدل حكايات كثيرة[٥]، وأنه أخذ على أهل الكلام مآخذ وأخطاء ثم رأى أن تركه أولى، وقال: « فلما ظهر لنا في أمورهم هذا الذي وصفناه تركنا المنازعة والمجادلة والخوض في الكلام ورجعنا إلى ما كان عليه السلف»[٦]. وقال له ابنه: « يا أبت ألست كنت

---

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ١٣٧.

(٢) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ١٨٣، مناقب أبي حنيفة للكردري ص ١٣٧.

(٣) استحسان الخوض في علم الكلام للأشعري، ص ٤.

(٤) عقود الجمان ص ٦١، مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٥٣.

(٥) ينظر: تاريخ بغداد (٣٣٣/١٣)، مناقب أبي حنيفة للمكي ص ١٨٣، ١٨٤، مناقب أبي حنيفة للكردري ص١٣٧، ١٣٨.

(٦) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٥٤، ٥٥، وينظر تاريخ بغداد ٣٣٣/١٣.

تأمرني به قال: بلى يا بنى وأنا اليوم أنهاك عنه.. يا بني إن هؤلاء المختلفين في أبواب الكلام ممن ترى كانوا على قول واحد ودين واحد حتى نزغ الشيطان بينهم فألقى بينهم العداوة والاختلاف فتباينوا...» [1].

وقد قيل أن تلك الروايات لا تصح من حيث السند ولا يصح الاعتماد عليها للجهالة ببعض الرواة، وبعضها منقطع [2]، لأن الإمام بطبيعة عصره وبيئته سلك هذا الطريق المليء بالآراء والأفكار ثم اشتغل بالفقه لحاجة الناس إلى ذلك، أما اشتغاله بعلم الكلام فهو في بدايته وقبل اختلاطه بالفلسفة الأجنبية، وهو مع اشتغاله بالفقه كان ذا دفاع وجدل على طريقة السلف كما سيظهر من دراسة مؤلفاته ومناقشة المسائل لأنها تجمع كثيراً من أقواله وتبين مذهبه وإن كان هناك مسائل أخرى في كتبه لكن كلامه فيها أقل وهي مما لم يثر فيها خلاف حول موقفه في أصول الدين وهي:

- الإيمان.
- الإرجاء.
- الصفات.
- القدر.
- الرؤية.
- دعوى خلق القرآن.

---

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ١٨٣، ١٨٤.

(٢) ينظر: الإمام الأعظم (٢/٣٢).

الكلام على حقيقة الإيمان

الإيمان: مصدر آمن يؤمن إيماناً فهو مؤمن، وهو مشتق من الأمن.

قال الجوهري: الإيمان: التصديق[1] وقال ابن منظور: الإيمان معناه التصديق[2].

والصواب أن معنى الإيمان هو التصديق مع الانقياد، لا التصديق المجرد لأن الإيمان يفارق التصديق لفظاً ومعنى من وجوه عدة، وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية على هذا وبين أن أقرب معنى لغوي للإيمان هو الإقرار وليس مجرد التصديق فقال: «والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد»[3].

أما معنى الإيمان في الشرع:

فقد اتفق أهل السنة على أن الإيمان قول وعمل، قول باللسان وعمل بالقلب والجوراح وأنه يزيد بزيادة الطاعات وكثرة الأدلة كما أنه ينقص بنقص الطاعات وارتكاب المعاصي[4].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: «إن الإيمان قول وعمل ونية لا تجزىء واحد من الثلاثة إلا بالأخرى.

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: ولهذا كان القول أن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة، وروى أبو عمر الطلمنكي بإسناده

---

(١) الصحاح (٢٠٧/٥).

(٢) لسان العرب (٢٣/١٣)، التمهيد للباقلاني (٣٤٦، ٣٤٧).

(٣) ينظر مجموع الفتاوى ٥٢٩/٧، ٦٣٨).

(٤) ينظر في ذلك: إكمال الإكمال (٦١/١)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٨٣٠/٤)، الفتاوى (٥٥١/٧-٥٥٥، ٦٦٣، ٦٣٩، ٣٩/١٣، ١٧٢/١٨، ١٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦)، والتوضيح والبيان لشجرة الإيمان الشيخ عبدالرحمن بن سعدي ص ٤١-٤٣.

المعروف عن موسى ابن هارون الحمال قال: أملى علينا إسحاق بن راهويه أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، لا شك أن ذلك كما وصفنا، وإنما عقلنا هذا بالروايات الصحيحة والآثار العامة المحكمة، وأقوال أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين على ذلك وكذلك من بعد التابعين من أهل العلم على كل شيء واحد لا يختلفون فيه، وكذلك في عهد الأوزاعي بالشام وسفيان الثوري بالعراق، ومالك بن أنس بالحجاز، ومعمر باليمن على ما فسرنا وبينا أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وقال الحافظ بن عبدالبر في التمهيد: «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعات وينقص بالمعصية، الطاعات كلها عندهم إيمان إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً قالوا: إنما الإيمان التصديق والإقرار»[1].

الإيمان عند أبي حنيفة رحمه الله:

إقرار باللسان وتصديق بالجنان، جاء في الفقه الأكبر قوله: والإيمان هو الإقرار والتصديق[2]، وقال في الوصية: الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان، والإقرار وحده لا يكون إيماناً لأنه لو كان إيماناً لكان المنافقون كلهم مؤمنين [3]، أما العمل فمستبعد من حقيقة الإيمان، العمل غير الإيمان والإيمان غير العمل[4].

وهذا هو المعروف عن أبي حنيفة أن الأعمال غير داخلة عنده في مسمى الإيمان، كما ذكر الأشعري [ت ٣٢٤هـ] وغيره أن المعروف عن

---

(١) شرح القصيدة النونية (١٣٩/٢، ١٤٠، ١٤١).

(٢) الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة ص ٨٣، وشرح الفقه الأكبر لعلي القاري (١٨٠).

(٣) الجوهرة المنيفة شرح وصية أبي حنيفة ص ٣.

(٤) الجوهرة المنيفة شرح وصية أبي حنيفة ص ٣، ٤.

الإمام أبي حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان ومن تبعهما من الفقهاء تعريف الإيمان: بالإقرار باللسان والتصديق بالقلب ولا دخل للعمل بالجوارح فيه[1].

فالإيمان عنده يتكون من عنصرين متكاملين هما الإقرار والتصديق: الإيمان هو الإقرار والتصديق ويبدو أن المراد بالإقرار القول دون غيره[2]، وهو غير مساوٍ للتصديق بل يكمل التصديق وهو بمثابة ركنية القيام في الصلاة فهو ركن غير أساسي بمعنى أنه يقبل السقوط عند قيام الأعذار[3]، فقد يستغنى عنه إذا كان المقام مقام الحساب عند الله، يقول أبو حنيفة ﷺ: «... وذلك أن من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه لم يكن عند الله مؤمناً، ومن آمن بقلبه ولم يتكلم بلسانه كان عند الله مؤمناً»[4]، ويؤكد أن الإقرار وحده لا يكون إيماناً إذ لو كان الأمر كذلك لكان المنافقون من أهل الإيمان.

والذي يظهر أن ما ذهب إليه في هذا التعريف هو وبعض الفقهاء – غفر الله لنا ولهم – وهم الذين يسمون بمرجئة الفقهاء أن الخلاف معهم لفظي: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد: « إذا كان أصل الإيمان التصديق فهو تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص والحج قصد مخصوص والصيام إمساك مخصوص، وهذا التصديق له لوازم، صارت لوازمه داخلة في مسماه عند الإطلاق، فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم ويبقى النـــزاع لفظياً: هل الإيمان دال على العمل بالتضمن أو باللزوم، ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون – بأن الإيمان قول – من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان –

---

(١) ينظـــر مقـــالات الإســـلاميين ص ٢٢٦، الفصل (١١١/٢) والتمهيد (٢٣٨/٩) والفتاوى (٢٩٦/٧)، (٣٨/١٣، ٥٤)، العقيدة الطحاوية مع شرحها ص ٤٢ بتعليق الألباني.

(٢) الفقه الأكبر بشرح المغنيساوي ص ٣٣.

(٣) الإمام الأعظم (١٣٩/١).

(٤) العالم والمتعلم ص ١٠.

وهو أول من قال بذلك – ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم متفقون مع جميع علماء السنة أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: أن إيمانهم كامل كإيمان جبريل فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب كما تقول الجماعة، ويقولون أيضاً بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقول الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار»[1].

ففي هذا النص بيان أن الإمام أبا حنيفة لا يخالف قول أهل السنة اللهم إلا في الاسم واللفظ دون الحكم، ثم قال ابن تيمية: «الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما مع أهل السنة متفقون على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب وكان في الأعمال هل هي من الإيمان وفي الاستثناء ونحو ذلك عامته نزاع لفظي»[2]، يوضح ذلك قول الشيخ حافظ الحكمي – غفر الله لنا وله–: «من قال من أهل السنة في الإيمان هو التصديق على ظاهر اللغة أنهم عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهراً وباطناً بلا شك، لم يعنوا مجرد التصديق...» [3].

وهذا هو الذي يجب أن يظن بالإمام أبي حنيفة ولا عبرة بالأقوال التي قالها بعض أتباعه أو وقع فيها بعضهم أو نسبت إليه بسند غير صحيح ما دامت مخالفة للسنة والكتاب والله علم.

---

(١) الفتاوى (٧/٢٩٦).

(٢) نفس المرجع.

(٣) معارج القبول (٢/٥٩٤).

ومن المسائل المتعلقة بالإيمان زيادة الإيمان ونقصانه وهي مسألة مبنية على النحو الذي تكون عليه حقيقة الإيمان وعلاقته بالأعمال. فالذين يقولون: الأعمال داخلة في مسمى الإيمان قالوا: إن الإيمان يزيد بالأعمال الصالحة وزيادة المؤمن به وكثرة الأدلة وتضافرها، والقرآن الكريم قد صرح بالزيادة في عدة مواضع كقوله: ﴿ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ﴾ [1]، وقوله: ﴿ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا ﴾ [2]، وتؤكد أقوال الرسول ﷺ هذا المعنى بألفاظ وأساليب متعددة كقوله عليه السلام:« أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»[3]،وقوله عليه السلام: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون» [4]، وكلام السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمة لا يكاد يحصى كثرة مما يدل على اعتقادهم بزيادة الإيمان ونقصانه، وقد نقل الإمام اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة نصوصاً كثيرة في هذا الباب مما يدل على أن هذا قول السلف عامة[5] كما أخرج اللالكائي بسنده إلى الإمام البخاري رحمهما الله أنه قال: «كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عن من قال الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عن من قال: الإيمان قول»[6].

أما الذين لا يرون دخول الأعمال في مسمى الإيمان فيقولون: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بل هو كامل مكمل في القلب، ولما كان الإمام أبو

---

(١) سورة آل عمران، من الآية ١٧٣.

(٢) سورة الفتح، من الآية ٤.

(٣) رواه الترمذي رقم (١١٦٢)، وأبو داود رقم (٤٦٨٢)، والإمام أحمد في المسند ٢٥٠/٢، ٤٧٢.

(٤) رواه البخاري (٤٨/١، ٤٩)، ومسلم برقم ٣٥.

(٥) ينظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٨٩٠/٥ – ٩١٠)، وينظر آداب الشافعي ص ١٩٢، والشريعة للأجري (٢٧١/١)، (٢٨٨/١، ٢٨٩).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٨٨٩/٥).

حنيفة – غفر الله لنا وله- يرى: بأن الإيمان هو: إقرار باللسان وتصديق بالجنان، والتصديق لا تفاضل فيه بين المؤمنين وخاصة «أن التصديق القلبي البالغ حد الجزم والإذعان أمر بسيط لا يعتبر فيه الزيادة والنقصان»[١] بمعنى أن التصديق إذا لم يبلغ التحقيق يكون في مرتبة الظن والتردد وهو غير مفيد في مقام الاعتقاد، فبالتالي: «إيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص[٢]» ولا «يتصور زيادته إلا بنقصان الكفر[٣]» ولا يتصور «نقصانه إلا بزيادة الكفر فكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً»[٤].

وقد ذكر الأشعري أن أبا حنيفة ممن يرى « أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه »[٥]، ويؤكد الأحناف ذلك في كتبهم[٦] وغيرهم من الذين نقلوا مذهب أبي حنيفة في الإيمان ومسائله وكذلك الذين حكوها عن غيرهم[٧].

والإمام رحمه الله وغفر لنا وله قد خالف مذهب السلف في هذا القول، وتأول النصوص الدالة على الزيادة حتى ظنه البعض يقول بقول المرجئة ويذهب مذهبهم[٨] وليس الأمر كما ظنوا بل هو يوجب العمل كما تقدم، ولكنه يرى «أن الإيمان معنى واحداً وشيئاً واحداً لا يقبل الزيادة ولا النقص، فإما أن

---

(١) الإمام الأعظم (١٥٣/١)، وانظر تبصرة الأدلة (ورقة ٣٩٩/أ).

(٢) الفقه الأكبر ص ١٨٣، ١٨٤ بشرح القاري.

(٣) الوصية ص ٣.

(٤) نفس المرجع.

(٥) مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٢١/١).

(٦) ينظر الجوهرة المنيفة للملا حسين ص ٥٤، شرح المقاصد (٢١١/٥)، الإمام الأعظم ص ١٥٣/١.

(٧) ينظر المقالات للأشعري (٢٠٢/٢، ٢٠٤) في الفرقة التاسعة.

(٨) الملل والنحل للشهرستاني (١٤١/١)، والفرق بين الفرق ص ١٢٣، والتمهيد للنسفي ص ١٠٢.

يوجد وإما أن يعدم، فالعباد فيه متساوون وأهله فيه لا يتفاضلون[1]» وله حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر.

ثم إنه قد ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة أن الإمام أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن الحسن « كرهوا أن يقول الرجل: إيماني كإيمان جبريل وميكائيل – قال محمد: لأنهم أفضل يقيناً – أو إيماني كإيمان جبريل أو إيماني كإيمان أبي بكر أو كإيمان هذا، ولكن يقول: آمنت بما آمن به جبريل وأبو بكر»[2].

رأي الإمام أبي حنيفة في الاستثناء في الإيمان:

جاء في الفقه الأبسط برواية أبي مطيع عن أبي حنيفة أنه قال: «ينبغي أن يقول أنا مؤمن حقاً» وسأله أبو مطيع: لو أن رجلاً قيل له أمؤمن أنت ؟ قال: «الله أعلم قال أبو حنيفة: هو شاك في إيمانه....» [3]. وورد في كتاب الوصية[4] عن أبي حنيفة أنه قال: «المؤمن مؤمن حقاً والكافر كافر حقاً وليس في الإيمان شك،كما ليس في الكفر شك لقوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [5].

قال شارح الوصية: « إن من قام به التصديق فهو مؤمن حقاً ومن قام به خلافه فهو كافر حقاً...» [6].

من خلال هذه النصوص يظهر أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله يمنع الاستثناء في الإيمان بناءً على أن معنى الإيمان عنده التصديق والإقرار وهو

---

(١) الفتاوى (٢٢٣/٧)، وينظر نفس المرجع ص ١٩٤، ١٩٥.

(٢) الفتاوى (١٤/١٣).

(٣) ينظر الإمام الأعظم (١٥٩/١).

(٤) الوصية مع شرحها لحسن اسكندر الحنفي ص ٤ ط دائرة المعارف العثمانية، الهند.

(٥) سورة الأنفال، آية ٤.

(٦) الوصية مع شرحها لحسين اسكندر الحنفي ص ٤ ط دائرة المعارف العثمانية، الهند.

حقيقة واحدة لا تقبل الشك والتردد، ومن تردد في تحققه لم يكن مؤمناً قطعاً، وما دام الاستثناء للشك فلا يتردد في قوله أنا مؤمن حقاً، وقد ذهب إلى هذا عدد من أتباع أبي حنيفة[1] وقالوا: «لا يصح قول المؤمن: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، كما لا يصح قول القائل: أنا حي إن شاء الله تعالى أو أنا رجل إن شاء الله تعالى، وشدد بعضهم بتكفير قائل هذا القول، وقال صاحب التعديل: فإن لم يثبت الكفر فلا أقل من أن يكون التلفظ به حراماً.. »[2].

وقد ذهب الأستاذ عناية الله إيلاغ الأفغاني إلى أن مجرد الإحالة إلى المشيئة للتأدب وتبرئة النفس من التزكية والإعجاب بحالها والتردد في العاقبة والمآل محل مناقشة إذ مع استعماله في التبرك لا يكون خالياً من إيهام الشك والأولى ترك الاستثناء في الإيمان[3].

ولكن نقول: إذا أراد المستثني الشك في إيمانه منع من الاستثناء، وإن أراد أنه من المؤمنين الذين أثنى الله عليهم في مثل سورة الأنفال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾[4]، والحجرات: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

---

(١) ينظر في ذلك بحر الكلام للنسفي ص ٤١، الصحائف الإلهية للسمرقندي ص ٤٦١، والمسايرة لابن الهمام (٣٨١/٢).

(٢) الإمام الأعظم لعناية الله إيلاغ (١٦١/١).

(٣) نفس المرجع.

(٤) سورة الأنفال آية ٢-٤.

ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١)، فهو جائز وأراد عدم الحلم بالعاقبة أو تعليقاً على المشيئة لا شكاً فهذا جائز إن شاء الله تعالى(٢).

موقفه من الإرجاء

لقد أُتِهمَ الإمام أبو حنيفة بكونه مرجئاً وأنه يدعو إلى القول بالإرجاء، بل عده الإمام الأشعري في الفرقة التاسعة من فرق الإرجاء، والخطيب البغدادي نقل روايات كثيرة في تاريخ بغداد في هذا الصدد(٣)، وفي بعض نسخ كتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد الكثير من تلك الأقوال والتهم(٤).

ولعل السبب والله أعلم أحد أمرين أو هما معاً:

<u>أما الأول:</u>

فهو التشنيع عليه والحسد من قبل شانئيه ممن خالفه ولم ينصفه(٥)، قال الإمام أبو حنيفة في رسالة إلى عثمان البتي: « وأما ما ذكرت من اسم المرجئة فما ذنب قوم تكلموا بعدل وسماهم أهل البدع بهذا الاسم، ولكنهم أهل العدل وأهل السنة وإنما هذا اسم سماهم به أهل شنآن»(٦).

---

(١) سورة الحجرات آية ١٢.

(٢) ينظر للتوسع على سبيل المثال شرح الطحاوية ٣٨٨-٣٩١، بتحقيق بشير عيون، ط١٤٠٥، مكتبة البيان.

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٣٨٠) وما بعدها.

(٤) السنة لعبدالله بن الإمام أحمد (١/١٨٠).

(٥) ينظر كلام ابن عبدالبر في الانتقاء ص ٢٧٧.

(٦) رسالة أبي عثمان البتي (ص ٣٧).

قال الإمام الشهرستاني: «والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئاً وكذلك الوعيدية من الخوارج، فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج والله أعلم»[1].

أما السبب الثاني:

فهو عدم التفريق بين ما عرف بالإرجاء البدعي والإرجاء السني، فإن لفظ الإرجاء يطلق على معنى مشروع ويطلق على معنى ممنوع، فالأول كإرجاء القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين المتقاتلتين بعد مقتل عثمان رضي الله تعالى عنه، أما الثاني وهو الممنوع، فتأخير القول في الحكم باستحقاق العذاب على من ارتكب الكبائر كقتل النفس والزنا وترك الفرائض كالصلاة، وهذا مسلك باطل وقع فيه بعض فرق الضلال.

وعلى هذا فليس كل من رمي بالإرجاء متهماً في دينه وخارجاً عن محيط أهل السنة، بل يُنظر في المعنى الذي أطلق عليه لأجله، فإن كان مشروعاً فهو من أهل الهدى والسنة، وإن كان بالمعنى الممنوع الذي ذمه السلف فهو من أهل الضلالة والغواية، ولأجل هذا التوسع في إطلاق لفظ الإرجاء دخل بعض أهل السنة في الإرجاء بمعنى كما جاء في بعض كتب تراجم الرواة والأعلام: يرى الإرجاء، أو رُمي بالأرجاء أو كان مرجئاً أو نحو ذلك من تلك العبارات، ومن هاهنا طعن كثير بالإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه لوجود إطلاق الإرجاء عليهم في كتب من يعتمد على نقلهم، ومنشأ ظنهم: غفلتهم عن الإرجاء السني وسرعة انتقال ذهنهم إلى الإرجاء الذي هو ضلال عند العلماء [2].

---

(١) الملل والنحل (١/١٢٧).

(٢) انظـر حاشـية الانتقاء ص ٢٩٤ نقلاً عن العلامة اللكنوي في الرفع والتكميل ص ٢١٦، الإيقاظ ص٢٢.

قال الإمام ابن عبد البر: (ت ٤٦٣هـ): «ونقموا على أبي حنيفة الإرجاء ومن أهل العلم من ينسب إلى الإرجاء كثير، لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه، كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته، وكان أيضاً مع هذا يحسد وينسب إليه ما ليس فيه ويختلق عليه ما لا يليق »[١].

بالإضافة إلى ما تقدم فإن بعض العبارات من كلام أبي حنيفة جعلت البعض يتجرأ في إطلاق هذا النبز عليه وذلك مثل قوله: «ولا نكفر مسلماً بذنب من الذنوب، وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان ونسميه مؤمناً حقيقة، ولا نقول أن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة وما زالت السيئات دون الشرك والكفر لم يتب عنها صاحبها حتى مات مؤمناً، فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه بالنار، وإن شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلاً»[٢].

وقوله: « أهل القبلة مؤمنون، لست أخرجهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض.. ومن أصاب الإيمان وضيع شيئاً من الفرائض كان مؤمناً مذنباً، وكان لله تعالى فيه المشيئة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، فإن عذبه على تضييع شيء فعلى ذنب عذبه، وإن غفر له فذنباً يغفر»[٣].

وهذه الأقوال المتعلقة بموضوع الإرجاء من كلامه بالإضافة إلى أنه لا يقول بدخول الأعمال في حقيقة الإيمان، ولما ذهب إليه من أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص تُكلم فيه بذلك وظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان «والرجل مع تحريجه في العمل كيف يفتي بترك العمل»[٤]؟ وهو يطلق الإيمان على

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١٨٢/٢) والانتقاء لابن عبدالبر ص ٢٩٣.

(٢) الفقه الأكبر بشرح المغنيساوي ص ٢٧-٢٨. وينظر الانتقاء فيمن رمي بالإرجاء ص ٢٩٣-٢٩٧.

(٣) رسالته إلى عثمان البتي ص ٣٧.

(٤) الملل والنحل (١٢٧/١).

التصديق الإذعاني المستلزم للعمل ويشترطه لمن يطلق عليه اسم الإيمان- كما تقدم - فهو لا يقول بتركه أو بإسقاطه فيما يتصل بالثواب والعقاب الأخرويين إذا كان هناك إيمان فهو لم يكن من المرجئة المذمومة أو على الأقل الخالصة الذين ذمهم السلف وحذروا منه.

مذهبه في الصفات

يمكن أن يلخص مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله في مسائل الصفات في الأمور الآتية:

(١) إثبات وحدانية الله عز وجل وتفرده في ذاته تعالى، حيث نراه يعتمد في هذا الأصل المهم على سورة الإخلاص التي هي نسب الرحمن سبحانه وتعالى والتي تجمع أصول التنـــزيه، ففي قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ نفي للكثرة والتعدد وتنـــزيه عن النقص والقلة بقوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ وعن العلة المادية بقوله: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ وعن التشبيه والتمثيل في قوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ فلا ند له ولا مثل ولا نظير كما قال تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾.

(٢) إثبات كل ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ دون التعرض له بنفي أو تأويل. قال رحمه الله: « لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة وهو يغضب ويرضى ولا يقال: غضبه عقوبته ورضاه ثوابه. ونصفه كما وصف نفسه: أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم

يكن له كفواً أحد، حي قادر سميع بصير عالم، يد الله فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه ووجهه ليس كوجوه خلقه»[١].

(٣) تنـــزيه ذات الرب وصفاته عن الهوى والرأي وهذا الأصل واضح في كلام كثير من أتباعه الذين نقلوا عنه مذهبه الاعتقادي. قال البزدوي: «العلم نوعان: علم التوحيد والصفات وعلم الشرائع والأحكام، والأصل في النوع الأول التمسك بالكتاب والسنة ومجانبة الهوى والبدعة، ولزوم طريق السنة والجماعة...» [٢]. وقال ابن أبي العز: « وكان على ذلك سلفنا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وعامة أصحابهم ولا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء بل يصفه بما وصف به نفسه»[٣].

(٤) نفي العلم بكيفية الصفات مع إثبات ما دلت عليه من المعاني، فقد سئل رحمه الله تعالى عن صفة النـــزول فقال: « ينـــزل بلا كيف »[٤]، وقد نقل ذلك الملا علي القاري بعد ذكر كلام الإمام مالك في الاستواء: الاستواء معلوم والكيف مجهول.. وقال: « إختاره إمامنا الأعظم وكذا كل ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهة من ذكر اليد والعين والوجه ونحوها من الصفات فمعاني الصفات كلها معلومة، وأما كيفيتها فغير معقولة»[٥] إلى قوله: « إذ تعقل الكيف فرع العلم بكيفية الذات وكنهها فإذا كان ذلك غير معلوم، فكيف يعقل لهم كيفية الصفات»[٦].

(٥) إثبات الصفات من غير تأويل ولا تعطيل.

---

(١) الفقه الأبسط ص ٥٦، والفقه الأكبر ص ٣٠٢.

(٢) أصول البزودي: ص ٢، ٣.

(٣) ينظـــر شـــرح الطحـــاوي لابن أبي العز عند قوله: « ولا نخوض في الله...» (٤٢٧/٢) تحقيق د. التركي.

(٤) شرح العقه الأكبر ص ٦٠.

(٥) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٥١/٨).

(٦) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٥١/٨).

وهذا المسلك هو مذهب السلف قاطبة، لأن التأويل والتعطيل من أبواب الغي والفساد التي تحيل معاني الصفات اللائقة بالله تعالى وتحرف معاني كتاب الله عن الحق الذي جاء به. قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته لأن فيه إبطال صفته وهو قول أهل القدر والاعتزال»[1]. وقال أيضاً: «وهو يغضب ويرضى ولا يقال غضبه عقوبته ورضاه ثوابه»[2].

(٦) قطع المشابهة بين صفات الرب وصفات الخلق.

يقول رحمه الله: « وصفاته بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرتنا ويرى لا كرؤيتنا ويسمع لا كسمعنا ويتكلم لا ككلامنا»[3]. وقال أيضاً: «ولا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين» وقال نعيم بن حماد [ت ٢٢٨هـ] من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه»[4].

وهذا هو الذي دل عليه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وتشهد له العقول والفطر السليمة كما قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[5].

وهذه القواعد المختصرة لمذهب الإمام أبي حنيفة في الصفات لا تخرج عن ما كان عليه السلف والأئمة، وهي ترد على بوادر الآراء والنزعات

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.

(٢) الفقه الأبسط ص ٥٦.

(٣) الفقه الأكبر ص ٣٠٢، والفقه الأكبر بشرح المغنيساوي ص ١٧.

(٤) ينظر شرح الطحاوية (٨٥/١) تحقيق د. التركي.

(٥) سورة الشورى، آية ١١.

الفلسفية التي ظهرت في عصره من آراء المعطلة جهم وواصل وبشر المريسي وكذلك طوائف المشبهة كمقاتل بن سليمان وغيرهم.

مذهبه في القدر وأفعال العباد

الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان الستة، وهو نظام التوحيد لا يستقيم إيمان عبد كذب به. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (١).

وقال ﷺ في حديث جبريل المشهور: « أن تؤمن بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»(٢).

وقال ﷺ: « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة قال وعرشه على الماء»(٣)، والآثار عن السلف في هذا الباب كثيرة.

وفي الحقيقة أن قضية القدر من المسائل التي اتسع فيها الخلاف بين الأمة مع أننا مأمورين بالكف عن الخوض فيه والتنازع(٤).

ومن خلال النصوص التي نتناولها من كلام أبي حنيفة يتبين موقفه من هذه القضية لأنها تؤكد إيمانه بالقضاء والقدر.

روى أبو نعيم في الحلية عن سعيد بن سلام البصري قال: سمعت أبا حنيفة يقول: لقيت عطاء فسألته عن شيء، فقال: من أين أنت ؟ قلت من أهل الكوفة، قال: أنت من أهل القرية الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ؟ قلت: نعم ! قال فمن أي الأصناف أنت؟ قلت: ممن لا يسب السلف! ويؤمن بالقدر ولا يكفر أحداً بذنب، فقال لي عطاء: عرفت فالزم(٥).

---

(١) سورة القمر، آية ٤٩.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الإيمان (١/٣٦-٣٧).

(٣) أخرجه الإمام مسلم في القدر / حجاج آدم موسى عليهما السلام (٤/٢٢٢) برقم (٢٦٥٣).

(٤) انظر شرح الطحاوي (١/٣٢٠) وما بعدها.

(٥) حلية الأولياء ٣/٣١٥.

ويقرر أن القدر مع صفة المشيئة من الصفات الأزلية كالعلم والقدرة، فهو داخل ضمن الإيمان بتوحيد الأسماء والصفات. والأعمال عند أبي حنيفة كلها تقع بمشيئة الله وقضائه وتقديره وعلمه وكتابته لها في اللوح المحفوظ وتخليقه، سواء كانت فرائض أو فضائل أو معاصي[١]، ولكنه يقول: الفريضة بأمره ومحبته ورضاه وتوفيقه، وتكون الفضيلة لا بأمره ولكن بمحبته ورضاه وتوفيقه، وتكون المعصية لا بأمره أو محبته أو رضاه أو توفيقه ولكن بخذلانه[٢].

وهو يقول بقول السلف: أن كل شيء أمر الله تعالى به فقد رضي به.

ولكنه قال: « يرضى أن يخلق الكفر للكفار ولكنه لا يرضى الكفر بعينه»[٣]، وكأنه قد تجوز إطلاق هذا اللفظ فاستعمل (يرضى) بدل كلمة (يريد).

وهو يقرر أيضاً أن جميع أفعال العباد من تخليقه تعالى وهي من كسبهم، بمعنى أن الأعمال مخلوقة من الله تعالى مكسوبة من العبد [٤]، وهي النظرية التي تلقفتها بعض الفرق فيما بعد كالأشعرية، مما جعلتهم يخالفون الجبرية المحضة في مسألة الأفعال.

وقال: « إن الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بعينها تصلح لأن يعمل بها الطاعة..» [٥]، وهذا النص محل نظر كما سيأتي ويقول: « وهو – العبد – معاقب في صرف الاستطاعة التي أحدثها الله تعالى فيه وأمره أن

---

(١) انظر الوصية ص (٨-٩).

(٢) الوصية ص ٩، الفقه الأكبر بشرح المغنيساوي ص (٢٠-٢١).

(٣) الفقه الأوسط ص (٥٢، ٥٤).

(٤) نشأة الفكر الفلسفي ٢٤٠/١.

(٥) الفقه الأكبر بشرح المغنيساوي ص ٤٣.

يستعملها في الطاعة دون المعصية»[1]، وهذا النص والذي سبقه محل نظر ومناقشة، لأن الاستطاعة هي مدار التكليف، وقد جعله الله في مقدور العبد فلا جبر في ذلك وعلى هذا فإن الإمام أبا حنيفة لم يكن جهمياً[2] يقول بالجبر كما تشير بعض مصادر المعتزلة وأهل الكلام وتريد أن تثبته في كلامه، فالإمام رحمه الله في هذه المسألة يؤمن بالقدر خيره وشره، وشمول علم الله وإرادته وقدرته وأنه لا شيء من أعمال الإنسان بغير إرادته، وأن طاعات الإنسان ومعاصيه منسوبة إليه وله فيها اختبار وإرادة وأنه بذلك يُسأل ويُحاسب ولا يُظلم مثقال ذرة من خير أو شر وهي عقيدة قرآنية تستمد من حكم الكتاب[3].

يقول:« فكفر من كفر بفعله وإنكاره وجحوده الحق بخذلان الله تعالى إياه، وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له»[4].

وليس هناك نص صحيح مع من زعم أن الإمام يقول بأن الاستطاعة تصلح للضدين كما تقول المعتزلة، لأنه كان يرد عليهم ويبطل قولهم.

رأيه في مسألة رؤية الباري تعالى في الآخرة

مسألة الرؤية من المسائل التي حصل فيها التنازع والاختلاف بين السلف وأهل البدع والأهواء، بل إن كثيراً من المبتدعة ينكر نصوصها الدالة عليها ويردها مثل الخوارج والجهمية والمعتزلة والقرامطة والباطنية، مع أن تلك النصوص في جملتها محكمة ورواها عدد من الصحابة والتابعين وأتباعهم.

---

(١) الفقه الأكبر بشرح المغنيساوي ص ٤٣.

(٢) ينظر مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) انظر : نشأة الفكر الفلسفي (٢٤١/١).

(٤) الفقه الأكبر بشرح علي القاري ص ٧٣.

قال الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [١].

قال تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝٢٢ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴾ [٢].

وقال تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [٣].

والأحاديث في هذا الباب كثيرة ومعروفة عن عدد من الصحابة في الصحيحين عن ابي هريرة وأبي سعيد مجتمعين[٤] ومن حديث أبي هريرة وسعيد مفرداً في صحيح مسلم وحديث جابر وغيرها، وقد جمع الحافظ أبو الحسن الدارقطني[٥] كثيراً من تلك الأحاديث في كتاب الرؤية مثل[٦] حديث أبي هريرة ﷺ: أن الناس قالوا للنبي ﷺ: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: « هل تضارون في القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك...» [٧]. وهو حديث مشهور.

---

(١) سورة القيامة، آية ٢٢، ٢٣.

(٢) سورة المطففين، آية ٢٢، ٢٣.

(٣) سورة يونس، آية ٢٦.

(٤) صحيح البخاري برقم (٧٤٣٧، ٧٤٣٨) الفتح (٤١٩/١٣-٤٢٠)، وصحيح مسلم رقم ١٨٢ (١٦٣-١٦٧).

(٥) هو: علي بن عمر البغدادي الدارقطني، حافظ مشهور، انفرد بالإمامة في عصره، ت ٣٨٥هـ، طبقات الشافعية ٣١٠/٢، الكامل في التاريخ (١٧٤/٧).

(٦) بيان تلبيس الجهمية ح ٧/٧، ٨ ت د. محمدالبريدي.

(٧) صحيح البخاري برقم (٦٧٧٣)، انظر الفتح (٤٤٤/١١) (٢٩٢/٢) (٤١٩/١٣)، وعند مسلم برقم (١٨٣) (١٦٣/١)، وعند الترمذي برقم (٢٥٥٧) والسنة لابن أبي عاصم (١٩٨٨/١)، الرؤية للدارقطني (برقم ٣٣ ص ٤٦) وغيرها.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: « والله يرى في الآخرة، ويراه المؤمنون في الجنة بأعين رؤوسهم، بلا تشبيه ولا كيفية....» [1].

وهذه الجمل الثلاث تدل على رأيه في هذه المسألة وأنه يذهب مذهب السلف في إثباتها وعدم التعرض لنصوصها، فهو يقول: « والله يرى في الآخرة » بمعنى أنه يثبت الرؤية العامة لأهل الموقف جميعاً من المؤمنين والكفار والمنافقين، كما هو مذهب عدد من الأئمة، وهذه الرؤية ليس فيها نعيم بل فيها تقرير وزيادة تهديد للكفار والمنافقين الذين كانوا يكذبون في الحياة الدنيا بوعيد الآخرة[2].

ثم هو أيضاً يثبت الرؤية الخاصة لأهل الجنة التي هي رؤية تنعم ولذة ولا تكون إلا لأهل الجنة، وهذا يؤيده قوله: «ويراه المؤمنون في الجنة بأعين رؤوسهم».

والدلالة الأخيرة لهذا النص أنه يثبت نصوص الرؤية بلا تشبيه ولا تكييف، بل يثبت النصوص على ظاهرها كما هو مذهب سلف الأئمة وأئمتها[3] من أن الرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية كما نطق بذلك كتاب ربنا سبحانه وتعالى وسنه نبينا ﷺ.

مذهبه في مسألة خلق القرآن

رمى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالقول بخلق القرآن، وهي فرية روجها شانؤوه ومخالفوه.

---

(١) الفقه الأكبر بشرح المغنيساوي ص ٣٢، العقيدة الطحاوية ص ٧.

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٥٨/٧، ومجموع الفتاوى ٤٨٧/٦.

(٣) ينظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية (١٠٦/٢).

وقد ذكر الأستاذ عناية الله الأفغاني أن الدور الأكبر فيها لابن أبي ليلى الذي كانت بينه وبين أبي حنيفة خصومات تكفي لرد كل ما يقال من ذم أبي حنيفة جاء عن طريق ابن أبي ليلى[١].

وقد ذهب إلى هذا القول الشيخ أبو زهرة إذ يقول: « الروايات التي رويت مسندة له ذلك الرأي نتردد في قبولها لأنها جاءت عن طريق خصوم قصدوا التشنيع، ولأن هناك روايات أخرى تعارضها، وهي أقرب إلى القبول لأنها رواية ثقات غير متهمين»[٢].

ثم بين أبو زهرة أن مما ساعد على ترويج هذه الأكذوبة: أن بعض الأحناف قد قالوا ذلك القول فحمل أبو حنيفة مغبة قولهم أو حمله منتقصوه جريرة ذلك القول، ولقد عاون على ذلك أيضاً أن حفيده إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قد قال هذا القول بحضرة الخليفة المأمون ونسبه إلى آبائه في عبارة عامة كما ذكر ذلك ابن عبدالبر في الانتقاء عن سهيل بن عامر قال: « سمعت بشر بن الوليد يقول كنا عند أمير المؤمنين فقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة: القرآن مخلوق وهو رأيي ورأي آبائي، قال بشر بن الوليد: أما رأيك فنعم وأما رأي آبائك فلا»[٣] وقد كان من دعاة المأمون في الفتنة[٤].

كما أسهم في ترويج ذلك أن المعتزلة كانوا يحاولون الاستناد إلى رجال أمثال أبي حنيفة لدعم قولهم بخلق القرآن[٥].

ويعزو بعضهم ما نسب إلى أبي حنيفة في خلق القرآن إلى تقول المتقولين وحسدهم ويجزم بأن الرواية الواردة في الإبانة للأشعري من أن

---

(١) الإمام الأعظم ص ١٦٨، ١٧٥، ١٧٦.

(٢) أبو حنيفة لأبي زهرة ص ١٨٠.

(٣) الانتقاء ص ٣١٨

(٤) لسان الميزان ٣٩٩/١، مجموعة الرسائل والمسائل ٣٦٠/٣.

(٥) أبو حنيفة لأبي زهرة ص ١٨٠.

حماد بن أبي سليمان قال: «بلغ أبا حنيفة.. أني منه بريء... لأنه كان يقول القرآن مخلوق..» مصحفة من أبي فلان إلى أبي حنيفة ويؤكد ذلك ما جاء في رواية الإمام البخاري في خلق أفعال العباد بلفظ: « أبلغ أبا فلان » لا أبا حنيفة[١].

ثم أن الذين يروون ما قيل في استتابة أبي حنيفة من القول بخلق القرآن يروون أيضاً ما يضادها كما في رواية ابن الخطيب في تاريخ بغداد وما جاء في كتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد، ففي إحداها أنه استتابه خالد بن عبدالله القسري والي بني أمية على العراق، وفي أخرى أنه يوسف بن عمر وقيل في غيرها يوسف بن عثمان وقيل شريك وقيل سفيان الثوري وقيل استتابه أصحابه وقيل استتيب عدة مرات[٢] وفي تلك الروايات ما لم يثبت أصلاً ومنها ما هو من قبيل السباب واللمز.

وقد فند هذه الروايات عدد من العلماء مثل ابن عبدالبر في الانتقاء[٣] والخوارزمي في جامع المسانيد، والذهبي في تذكرة الحفاظ، والملك المعظم في السهم المصيب والسيد مرتضى الزبيدي في الجواهر المنيفة[٤].

ولعل مما ساهم في نشر هذه المقالة أن الإمام أبا حنيفة كان يقول: « لفظنا بالقرآن مخلوق والقرآن غير مخلوق»[٥] فأخذ بعضهم الجزء الأول من قوله على الإطلاق والبعض الآخر أخذ الجزء الثاني على إطلاقه بسوء فهم أو بسوء نية، ولكن الذي يظهر أن اعتقاد أبي حنيفة رحمه الله في القرآن

---

(١) انظر مقدمة كتاب الاختلاف في اللفظ والمعنى ص ٥٧-٦١، والانتقاء ص ٢٧٧.

(٢) انظـــر تاريخ بغداد (ج١٣ ص ٣٨٣-٣٦٩) وانظر السنة لعبدالله بن الإمام أحمد ١٨٠/١ وما بعدها.

(٣) ص ٢٧٧، ٢٨٧، ٣١٧-٣١٨.

(٤) انظر تاريخ بغداد ٣٦٩/١٣ وتعليقه ٣٨٤/١٣.

(٥) شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٣٠١.

الكريم هو اعتقاد الأئمة المهديين والأعلام المشهورين من السلف من أن القرآن منـــزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، وإن نسب إلى ذلك بعض أتباعه.

قال رحمه الله: « القرآن كلام الله تعالى، في المصاحف مكتوب وفي القلوب محفوظ وعلى الألسن مقروء وعلى النبي ﷺ منـــزل ولفظنا بالقرآن مخلوق وكتابتنا له مخلوقة.. وقراءتنا له مخلوقة والقرآن غير مخلوق وكلام الله تعالى غير مخلوق»[١].

وقال أيضاً: « ونقر بأن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق»[٢].

ولما سأله أصحابه عن ذلك قال: «... احفظوا عني وصيتي لا تكلموا فيها ولا تسألوا عنها أبداً (مسألة خلق القرآن) انتهوا إلى أنه كلام الله عز وجل بلا زيادة حرف واحد ما أحسب أن هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الإسلام في أمر لا يقومون به ولا يقعدون – أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم»[٣].

لذلك تقرر عند الأئمة الأعلام أن الإمام أبا حنيفة لا يقول ما تقول الجهمية في القرآن.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى عند ذكر جهم: «وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب عمرو بن عبيد»[٤]، والإمام اللالكائي عده في الذين تقدموا من التابعين من أهل الكوفة الذين لا يقولون: إن القرآن مخلوق[٥]، وكذلك تقدم قول بشر بن الوليد[٦] والإمام الطحاوي[٧]، فهو رحمه

---

(١) الفقه الأكبر لأبي حنيفة ص ٣٠١ ط دار الكتب العلمية.

(٢) الجواهر المنيفة ص ١٠.

(٣) الانتقاء ص ٣١٨.

(٤) الرد على الجهمية ص ١٠٤.

(٥) شرح اعتقاد أهل السنة (٢٧٧/١).

(٦) الانتقاء ص ٢٧٧.

(٧) العقيدة الطحاوية ص ٢٤.

الله تعالى على ما ذهب إليه السلف واتفقوا عليه من إثبات صفة الكلام لله تعالى على ما يليق به وأنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وأن الكلام صفة له قائمة بذاته وهو يتكلم بصوت يسمع ولو لم يكن الكلام المعين قديماً، وعلى هذا مضى سلف الأمة من أهل الحديث وسائر الأئمة المهديين، وقال ابن تيمية: « وهذا مذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة ما دل عليه القرآن والسنة وهو الذي يوافق الأدلة الصريحة أن القرآن كلام الله منـــزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود»[1]، بل قد صرح ابن تيمية وغيره باسم أبي حنيفة في عداد الأئمة الذين يقولون بأن القرآن الكريم كلام الله سبحانه وتعالى[2].

---

(١) الفتاوى (٣٧/١٢، ٣٨).

(٢) ينظر: منهاج السنة (١٠٦/٢) وشرح اعتقاد أهل السنة (٢٧٧/١).

المبحث الرابع

موقفه من الفرق الموجودة في زمنـــــه

في أواخر خلافة علي بن أبي طالب ﷺ برزت رؤوس البدع وذلك على إثر الخلافات السياسية التي تعرض لها الصحابة رضي الله عنهم باجتهاد منهم.

فظهرت في خلافته فرقتان متقابلتان هما الخوارج والشيعة، ثم ظهرت بعد ذلك القدرية والمرجئة، وما كاد ينتصف القرن الثاني الهجري إلا وقد دب الخلاف بين المسلمين وتكامل ظهور الفرق الرئيسية وتداخلت أفكارها وتأثر بعضها ببعض حتى انحصرت الفرق في أربع هي: الخوارج، الشيعة، المعتزلة والمرجئة[1]، فنجد أن الشيعة تبنت التجسيم، والمعتزلة تبنت القدرية وجزءاً من الجهمية، والجبرية دخلت في الإرجاء، ولكن الدور البارز كان للمعتزلة[2]، حيث توسع زعماؤهم في نشر مذاهبهم وأخذوا عن كتب الفلاسفة التي نقلت نقلاً شفوياً أول الأمر ثم ترجمت فيما بعد عصر أبي حنيفة[3].

ولذا يمكن القول أن عصر الإمام أبي حنيفة كان عصر ظهور البدع والخلافات بين الفرق والأحزاب، وبذلك نقول أن الإمام أبا حنيفة عاصر أرباب النحل والآراء المختلفة الذين كانوا يعيشون بأرض العراق، أرض اشتهرت بأنها تربي ذوي الآراء المختلفة الدينية والسياسية، وبالتالي فلا بد أن يكون « ذا نشاط كلامي متعمقاً في القضايا الكلامية ومستخرجاً لها من منابعها الموثوق بها، وكان يتبع آراء السلف »[4]. إذاً فمن الطبيعي أن يرد على تلك

---

(١) ينظـــر في فترات ظهور البدع: مقدمة شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للدكتور/ أحمد سعد حمدان، (١/١٧-٣٧).

(٢) ينظر نفس المرجع ص ٣٢.

(٣) ينظر الإمام الأعظم ٢/٢٧.

(٤) نفس المرجع ٢/٤٢.

الفرق ويناقشها ويحاورها ثم يبين خطأها وخاصة في القضايا التي تستوجب تضليل وتفسيق المسلمين.

* وإذا كانت فرقة الخوارج أشد تلك الفرق وقوعاً في هذا النوع من النقاش، فقد رد عليهم وناظر رؤساءهم على اختلاف تلك الطوائف فهو يقول: « قد نازعتُ طبقات الخوارج من الأباضية والصفرية وغيرهم»[١].

وقال عن بدعتهم: «ولا نكفر مسلماً بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها ولا نزيل عنه اسم الإيمان[٢]»، فنلاحظ أنه يحدد القاعدة في التكفير وهو الاستحلال.

وقال أيضاً: « ولا نقول أنه يخلد فيها وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً »[٣]، وقد ذكر المكي في مناقب أبي حنيفة عدداً من تلك المناظرات والمناقشات مع الخوارج في كتابه مناقب أبي حنيفة[٤].

* أما موقفه مع الشيعة فهي كثيرة كذلك، لأن الإمام كان بالكوفة دار التشيع، حيث لقي منهم عدداً كبيراً وناظرهم، بل لقد كان أبو حنيفة تلميذ زيد بن علي في الفقه[٥] والرأي والقياس، وقد نصره بماله أيام خروجه وأمده بالسلاح والمال، وقال عنه جعفر الصادق: « رحم الله أبا حنيفة، لقد تحققت مودته لنا في نصرته زيد بن علي»[٦].

وقد يقال أنه كان من الشيعة من خلال موقفه من التشيع السياسي والتشيع الديني لكونه مد زيداً بالمال والسلاح، وحبه آل البيت، ولكنه لم يكن

---

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٥٤.

(٢) الفقه الأكبر مع شرحه للقاري ص ٣٠٤.

(٣) نفس المرجع والصفحة.

(٤) ينظر: مناقب أبي حنيفة للمكي ص ١٠٨، ١٠٩، ١٥١، ١٥٢.

(٥) نشأة الفكر الفلسفي للنشار (١١٦/٢).

(٦) نشأة الفكر الفلسفي للنشار ص ١٥٨.

حب المغالين، بل الحب الذي يعم سائر المسلمين، فكلنا نحب آل بيت رسول الله ﷺ وخاصة الطيبين منهم، وأما الآراء الكلامية فليست تضاهي آراء الشيعة بل تخالفها في كثير منها: « فقد ذكروا أن شيطان الطاق كان معاصراً لأبي حنيفة، فناقش الإمام أبا حنيفة نقاشاً عنيفاً»[١] في حديث رد الشمس[٢]، وفي الأحق بالخلافة والأرشد بعد النبي ﷺ [٣].

بل لقد رد شهـــادة الكذابين من الشيعة ومن ضلل أصحاب رسول الله ﷺ[٤] كالخطابية[٥]، فهذا يبين موقف الإمام من بدعة التشيع والرفض.

وأما المرجئة:

فقد رمي الإمام بتهمة الإرجاء بسبب تعريفه للإيمان، وقد تبين أن الإمام لا يقول بقول المرجئة المحضة، بل قوله ينتظم مع قول مرجئة الفقهاء، أما المرجئة المحضة فقد تبرأ منهم كما في رسالته إلى عثمان البتي وأن ذلك النبز من أهل الشنآن[٦]، وأنه ليس من المرجئة الخالصة وإن كان عنده إرجاء الفقهاء الذين لا يعتبرون العمل داخلاً في مسمى الإيمان لأنهم يقولون لا بد من العمل ومن لم يعمل فليس بمؤمن، فالخلاف مع الجمهور لفظي كما تقدم.

وله مجادلات مع القدرية:

فقد اتهم بالرد على بدعة القدرية كما في كتابه الفقه الأكبر فقال: « وهو الذي قدر الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا والآخرة شيء إلا بمشيئته

---

(١) نشأة الفكر الفلسفي للنشار ص ٢٧١.

(٢) في الموضوعات (٣٥٥/١)، مشكل الآثار ٨/٢.

(٣) ينظر: منهاج السنة (١٩٧/٨-١٩٨)، ومناقب أبي حنيفة للكردري ص ١٨٠.

(٤) الكفاية ص ٣٠٢.

(٥) منهاج السنة (٦٢/١).

(٦) الرسالة ص ٣٨.

وعلمه وقضائه وقدره»[١]. وأرشد إلى كيفية مناظرة القدرية وإلزامهم[٢] في ذلك، وناظر غيلان الدمشقي لما قال له: « تقول إن المعاصي بمشيئة الله ومراده فقال له أبو حنيفة: وأنت تقول أنها بكره من الله وعجزه ومن نسب الله إلى العجز فهو كافر فانقطع غيلان»[٣].

وهذا يبين أنه كان خصماً لتلك الفرقة وبدعتها.

* **وكذلك ناظر الجهمية والمعتزلة وحذر** منهم ورد عليهم وكفر جهم بن صفوان[٤]، بل يمكن القول أن كتاب الفقه الأكبر يرد على المعتزلة والجهمية معطلة الأسماء والصفات ونفاة القدر.

نقل عنه الهروي في كتابه ذم الكلام أنه قال: « لعن الله عمرو بن عبيد فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام»[٥]، وقال المكي نقلاً عنه: « لم يكن في طبقات أهل الأهواء أحد أجدل من المعتزلة»[٦]، وأثبت الصفات بلا تكييف ولا تمثيل كما هو مذهب السلف[٧]. وقال عن الجهمية: « ليسوا من الإثنين والسبعين فرقة»[٨]. بل لقد كفر جهماً كما روى الخطيب وغيره أنه قال:« جهم بن صفوان كافر »[٩]، وقال: «قاتل الله جهم بن صفوان ومقاتل بن سليمان،

---

(١) الفقه الأكبر مع شرحه للقاري ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٢) تاريخ بغداد (٣٨٢/١٣).

(٣) ينظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للخميس ص ١٨٣. نقلاً عن مخطوط – الكنز الخفي لأبي محمد عثمان بن عبدالله بن الحسن (ق ١٣٥/ب).

(٤) تاريخ بغداد ٣٨٢/١٣، أصول البزدوي ١١/١.

(٥) ذم الكلام للهروي ق ١٩٦/ب.

(٦) مناقب أبي حنيفة ص ١٥٣.

(٧) الفقه الأكبر مع شرحه للقاري ص ٣٠٢.

(٨) النبوات لابن تيمية ص ١٣٣.

(٩) تاريخ بغداد ٣٨٢/١٣، أصول البزدوي مع شرحه (١١/١).

هذا أفرط في النفي وهذا أفرط في التشبيه»[1]. وهكذا يتبين أنه كان خصماً لكلا الطائفتين وينبذ قولها، وهذا واضح من خلال مؤلفاته.

* **وأما المشبهة:** فليسوا بأقل من أولئك في تراث أبي حنيفة، بل لقد حذر من آرائهم وشنع عليهم وهو يقول: « صنفان من شر الناس بخراسان الجهمية والمشبهة ربما قال والمقاتلية»[2]. ووصف المشبهة والمعطلة بأنهما آراء خبيثة فقال: « أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطل ومقاتل مشبه»[3].

ورد عليهم في الفقه الأكبر فقال: « ولا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه»[4].

وهكذا نرى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله كان يحاجج عن العقائد الإسلامية بالأدلة النقلية والعقلية، وأنه كان ذو حجة قوية وأن أهل البدع في صراع معه، وأما شهرته فهي في الفقه، وكل يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم محمد ﷺ، غفر الله لنا وللإمام ورحم الله أئمة الإسلام وجعلنا وإياهم من روثة جنة النعيم.

نتيجة ما تقدم من الآراء والأقوال

من خلال العرض السابق لعله تبين للقارىء أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى تكلم في مسائل عديدة وقضايا أثيرت في زمنه وقبله كمعرفة الله والإيمان حقيقته وعلاقته بالإسلام والأحكام وحكم مرتكب الكبيرة والطرق الموصلة إلى معرفة الله تعالى وكذا سائر الصفات وأفعال العباد وتعلقها

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/١٦٦، وفتح الباري ١٣/٣٤٥.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/٣٨٢.

(٣) نفس المرجع ١٣/١٦٤.

(٤) الفقه الأكبر مع شرحه ص ٣٠١.

بالقضاء والقدر والمشيئة ومسألة الكلام عن القرآن الكريم والنبوة وأيضاً والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ففي الاستدلال على وجود الله تعالى سلك مسلك القرآن الكريم مستغنياً عن أدلة المتكلمين من معاصريه، فهو يستدل بضرورة الفطرة السليمة على وجود الله تعالى بالاعتراف بالخلق وأن الفطرة التي تغيرت عن أصلها بتربية أو تنشئة معينة يمكن إصلاحها بالتذكير والتوجيه.

وفي باب الصفات تقدم بيان مذهبه وأنه يثبت جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة من غير تشبيه وتنزيهه تعالى من غير تعطيل كما هو معلوم من مذهب السلف.

وفي باب الإيمان تبين أنه عنده مركب من أمرين هما التصديق القلبي والإقرار باللسان وهذا لا بد منه.

ونلخص أن مذهبه في الإيمان يقوم على الآتي:

١- عدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وإن كان لا بد من العمل.

٢- الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

وفي باب القدر يقرر أن الخير والشر من عند الله تعالى وأن كل ما يحصل في هذا الكون يقع بمشيئة الله تعالى وإرادته وأن أقدار العباد جميعها من خلق الله سواء الفريضة أو الفضيلة أو المعصية، وأنه مختار لأفعاله تلك وأن المدار على التوفيق والتسديد.

وفي باب النبوة يذكر أن الرسول ﷺ يعرف عن طريق القذف ويثبت المعجزات للأنبياء والتي يسميها (الآيات) [١] وأنهم عليهم الصلاة والسلام معصومون عن الصغائر والكبائر وقد تقع زلات وخطايا لعله يقصد بها ترك الأفضل[٢] في حقهم عليهم الصلاة والسلام.

---

(١) الفقه الأكبر بشرح المغنيساوي ص ٣١.

(٢) نفس المرجع ص ٢٢، ٣١.

ويذكر في أمور الآخرة أموراً مثل عذاب القبر وأن منكر ذلك من الطبقة الجهمية الهالكية ويبين حقيقة الشفاعة ووزن الأعمال والحوض والميزان ودخول الجنة والنار وكل ما ورد به الأخبار الصحيحة في ذلك.

وفي باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وطاعة الأئمة يؤكد على الأخذ بمنهج السلف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنه لا يرى الخروج على الأئمة وأن ذلك من الفساد الكبير وسفك الدماء واستحلال المحارم وأكل الأموال وإن كان له رأي في أهل البغي والبغاة وقتالهم على المنكر[1].

هذه المسائل ليست من ابتداع أبي حنيفة وإن كان له في بعضها أقوال خاصة، ومع هذا فهو لم يدخل بالحديث عنها في دقائق علم الكلام، بل وجدنا أنه حاول أن يهدي الضال ويرشد التائه عن طريق الحق طريق السلف باعتباره «أول متكلميهم – أهل السنة– من الفقهاء وأرباب المذاهب »[2].

« فلم يكن يستطيع وهو متصدر الإمامة العظمى للمسلمين ويكتب قانونهم العملي أن يتركهم وهم في معترك الفرق والفلسفات نهباً للقلق العقائدي يتخبطهم ويمزق عقولهم وقلوبهم فعرض في حلقاته المتعددة آراءه الكلامية والعقائدية»[3]. والله أعلم.

---

(١) ينظر الفقه الأبسط بشرح أبي الليث ص٤.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٣٦٣.

(٣) نشأة الفكر الفلسفي (٢٣٤/١).

الخاتمـــــــــة

وبعد هذه الدراسة تتضح بعض النتائج من أهمها:

- أن الإمام أبا حنيفة أحد الأئمة الأعلام المجتهدين المشهورين الذين تبعهم فئات من الناس. سلك منهج السلف أهل السنة والجماعة ورد على المنحرفين من الطوائف، وكان له أتباع محبين فيهم المغالين والمقتصدين وله أعداء مغرضين حملوه على ما لم يقل وألزموه ما لا يلزمه.
- أنه كغيره من العلماء يؤخذ من كلامه ويرد.أخذ عليه الأئمة مخالفة الجمهور من السلف في مسألة الإيمان وإخراج الأعمال من حقيقة الإيمان، مع أنه ممن يشترط العمل وإلا لم يكن مدع الإيمان مسلماً. وليس وحده في هذا القول بل معه غيره من مرجئة الفقهاء.
- أن الكتب التي نسبت له لم يوجد ما يدفعها على مر الايام، بل كلما طال الزمن اشتد تمسك الناس بها، وهي ربما زيد فيها وأدخل عليها ما لم يرد وما لم يعتقد فغفر الله لنا وله.
- أن الإمام قد اشتغل بمجادلة المتكلمين وأهل الأهواء ثم اهتم بالفقه حتى عُد إمام مدرسة الرأي، مما كان له الأثر البالغ في حل كثير من القضايا التي يحتاج إليها الناس في كل زمن وإن كان لم يترك مؤلفاً في الفقه فإن أقواله وآراءه ملأت الكتب وانتشرت في الآفاق.
- أن هناك من انتسب إليه في الفروع وخالفه في أصول الدين فظن البعض أن ذلك مذهب الإمام وهو منه بريء.

والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله،،،

المصادر والمراجع

١- ابن أبي العز. شرح العقيدة الطحاوية. تحقيق د. عبدالله التركي. وط: أخرى بتحقيق بشير عيون.

٢- ابن أبي عاصم: السنة، تحقيق الألباني: ط الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ط: دار الكتاب العلمية، بيروت.

٤- ابن الجوزي: عبدالرحمن، الموضوعات ت: عبدالرحمن عثمان، ط: المطبعة السلفية السعودية، ١٣٨٦هـ.

٥- ابن النديم: أبو الفرج محمد بن إسحاق، الفهرست، مطبعة الاستقامة، ١٣٤٨هـ، مصر.

٦- ابن الهمام: المسايرة في علم الكلام. بدون تاريخ.

٧- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، الجزء السابع، تحقيق: د. محمد البريدي. ط: وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ط: بمطابع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ١٤٢٦هـ.

٨- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم، النبوات، مكتبة الرياض الحديثة، وط أخرى دار الكتاب العربي.

٩- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ.

١٠-ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم، منهاج السنة النبوية، ت: محمد رشاد سالم، ط: جامعة الامام، ١٤٠٦هـ.

١١-ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، الرد على المنطقيين، لاهور باكستان ١٣٩٦هـ.

١٢-ابن تيمية: مجموعة الرسائل، والمسائل ط: دار الكتب العلمية.

١٣-ابن حجر: العسقلاني، فتح الباري، ط: دار السلفية، مصر، بدون تاريخ.

١٤-ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد، الفصل في الأهواء والملل والنحل، ط١، القاهرة، ١٣٢١هـ.

١٥-ابن حنبل: أحمد بن محمد، الرد على الجهمية والزنادقة، ت: عبدالرحمن عميره، ١٤٠٢هـ، دار اللواء، الرياض.

١٦-ابن خلدون: المقدمة ط التجارية. وطبعة أخرى بدار الهضة ط٢ بدون تاريخ.

١٧-ابن عبدالبر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء.

١٨-ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله، ط. الفنية، القاهرة، ١٤٠٣هـ، وطبعة أخرى السلفية ١٣٨٨هـ.

١٩-ابن عدي، الكامل في التاريخ، ط دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٠-ابن قتيبة: عبدالله بن مسلم، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، ضمن عقائد السلف.

٢١-ابن كثير إسماعيل: البداية والنهاية،ط المعارف،ط الأولى: ١٩٦٦م.

٢٢-ابن منظور: جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، ط، دار صادر، ١٤١٠هـ.

٢٣-أبو الفضل المقريء: أحاديث في ذم الكلام وأهله. دراسة وتحقيق د.ناصر الجديع. دار أطلس للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٤-أبو حنيفة: الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٥-أبو زهرة محمد: الإمام أبو حنيفة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ط: عالم الكتب، ١٩٥٣م.

٢٦-أبوحنيفة : النعمان بن ثابت. رسالة أبي حنيفة إلى البتي، تحقيق الكوثري، ط: مطبعة الأنوار، القاهرة، سنة ١٣٦٨هـ.

٢٧-الآجري: محمد بن الحسين، الشريعة: تحقيق محمد الفقي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٨-أحمد أمين: ضحى الإسلام. بدون تاريخ.

٢٩-الأشعري: علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محي الدين، عبدالحميد، ط: مكتبة النهضة العربية، ١٣٨٩هـ. وطبعة أخرى تحقيق هلموت ريتر، ط: بيروت.

٣٠-الأشعري، أبو الحسن، استحسان الخوض في علم الكلام، نشرة مكارثي، سنة ١٩٥٣م.

٣١-الأصبهاني، أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٣٨٧هـ.

٣٢-الباقلاني: أبو بكر محمد الطيب، التمهيد في الرد على الملاحدة، القاهرة، ١٩٤٧م.

٣٣-البخاري: الإمام محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري.

٣٤-البزدوي: علاء الدين بخاري، كشف الأسرار على أصول البزدوي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٥-البغدادي: عبدالقاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محي الدين، مصر، بدون تاريخ.

٣٦-البغدادي، الخطيب، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أحمد عمر، ط: الكتاب العربي، بيروت.

٣٧-البياضي: كمال الدين أحمد بن حسن، إشارات المرام في عبارات الإمام، تحقيق وتعليق يوسف عبدالرزاق، ط: مصطفى الحلبي، ط١، ١٩٩٤م.

٣٨-الترمذي، محمد بن عيسى بن سوره، سنن الترمذي، ط: دار الكتب، العلمية، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٣٩-التفتازاني: شرح العقائد النسفية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومية بدمشق، سنة ١٩٤٧م.

٤٠-التفتازاني: شرح المقاصد. بدون تاريخ.

٤١-الجوهري: اسماعيل بن حماد. الصحاح: تحقيق عبدالغفور عطار، ط دار العلم، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٤٢-الحارثي محمد قاسم:مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين، ط١، مطابع الصفا، مكة المكرمة.

٤٣-الحكمي: حافظ بن أحمد، معارج القبول،ط: دار ابن القيم، ١٤١٠هـ.

٤٤-الخطيب البغدادي:أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٩٦٣م.

٤٥-الخميّس، محمد بن عبدالرحمن، أصول الدين عند الامام أبي حنيفة، دار الصميعي، ١٤١٦هـ السعودية، الرياض.

٤٦-الدهلوي، ولي الله، حجة الله البالغة، المكتبة السلفية، لاهور، باكستان.

٤٧-الذهبي: شمس الدين. سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام ١٤٠٥هـ.

٤٨-الذهبي: شمس الدين، العبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد بسيوني، ط الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٩-السبكي، طبقات الشافعية، القاهرة، مطبعة الحسينية، بدون تاريخ، وطبعة أخرى الحلبي، ١٣٨٣هـ.

٥٠-سليمان الغصن: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، ط: دار العاصمة، ١٤١٦هـ.

٥١-السمرقندي: شمس الدين: الصحائف الإلهية تحقيق: أحمد الشريف، ط: مكتبة الفلاح، الكويت، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٢-الشهرستاني: محمد بن عبدالكريم. الملل والنحل، ط: دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٥٣-الصعيدي، عبدالمتعال، المجدون في الإسلام، ط: دار الحمامي، القاهرة، بدون تاريخ.

٥٤-الطحاوي، أبوجعفر، مشكل الآثار، ط: دار المعارف النظامية، الهند.

٥٥-عبدالله بن الإمام أحمد: السنة، تحقيق د. محمد سعيد القحطاني، ط١٤٠٦هـ، دار ابن القيم.

٥٦-العسقلاني، ابن حجر، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان، ١٣٩٠هـ.

٥٧-العقيدة الإسلامية لفنسك كمبردج سنة ١٩٣٢م.

٥٨-غاية إيلاغ، الإمام الأعظم أبو حنيفة، دار الثقافة، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٥٩-فتاوى ابن حجر مع فتاوى الرملي، ط المشهد الحسيني، القاهرة، بدون تاريخ.

٦٠-فرغلي يحيى هاشم، نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية، ط: مجمع البحوث الإسلامية، مصر، ١٣٩٢هـ.

٦١-القاري: علي ملا، شرح الفقه الأكبر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٦٢-القاري، الملا علي، مرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح، مكتبة امداديه ملتان.

٦٣-الكردري: حافظ الدين. مناقب أبي حنيفة، ط دار الكتاب، بيروت، وطبعة أخرى الهند، بدون تاريخ.

٦٤-الكوثري: محمد زاهد، آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق عبدالغني عبدالخالق ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٥-اللالكائي: هبة الله بن الحسن، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، دار طيبة للنشر والتوزيع تحقيق أحمد سعد حمدان، ١٤٠٢هـ.

٦٦-مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

٦٧-مصطفى غلوش، أبو حنيفة متكلماً، رسالة ماجستير بجامعة الأزهر.

٦٨-المعلمي، عبدالرحمن، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: الألباني، ط١، الباكستان، ١٤٠١هـ.

٦٩-المغنيساوي: شرح الفقه الأكبر، ط دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٧٠-المكي: الحسن الصميري أخبار أبي حنيفة وأصحابه. ط٢، بيروت.

٧١-المكي، موفق أحمد، مناقب أبي حنيفة، دار الكتاب العربي، وطبعة أخرى، حيدر آباد.

٧٢-ملا حسين، اسكندر الحنفي، الجوهرة المنيفة شرح وصية أبي حنيفة، طبع ضمن مجموعة رسائل، حيدر آباد، ١٤٠٠هـ.

٧٣-النسفي: أبو المعين. بحر الكلام. ط: القاهرة، ١٩٢٢م.

٧٤-النسفي: أبو المعين، تبصرة الأدلة، بدون تاريخ.

٧٥-النسفي: العقائد النسفية، شرح العقائد النسفية بهوامشها ط ١ سنة ١٣٣١هـ، الكتبي بمصر.

٧٦-النشار، علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط٨، ١٩٨١م.

٧٧-الهروي: عبدالله بن محمد الأنصاري، ذم الكلام، تحقيق عبدالرحمن الشبل، ط١، مكتبة العلوم والحكم ١٤١٦هـ.

٧٨-الهيثمي، أحمد بن حجر، الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان، ت: خليل المليس، ط١، الكتب العلمية، بيروت.